الأمم المتحدة

E/2014/61

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
17 April 2014
Arabic
Original: English

دورة عام ٢٠١٤

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت*

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

التصدي للتحديات المستمرة والناشئة التي تعترض تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥، والحفاظ على مكاسب التنمية في المستقبل

تقرير الأمين العام

موجز

في جميع مؤتمرات القمة والمؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة والتي تُوجت بمؤتمر قمة الألفية للأمم المتحدة واعتماد إعلان الأمم المتحدة للألفية في عام ٢٠٠٠، تعهد قادة العالم بتنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، تنفيذا كاملا، وفي الوقت المناسب، وتضمينها خطة الأمم المتحدة للتنمية. وقد كانت الأهداف موفقة في ترتيب مسائل التنمية حسب الأولوية وإيجاد الزخم لتنفيذها. ورغم إحراز تقدم كبير وملموس في تحقيق العديد من الأهداف، فقد كان التقدم متفاوتا أيضا بين البلدان والأهداف على حد سواء؛ وظهرت تحديات جديدة. وسوف يتعين أن يؤخذ بعين الاعتبار، في أي خطة تنمية جديدة، تغير البيئة الدولية كثيرا منذ عام ٢٠٠٠. ولا بد أن تتضمن الخطة رؤية تتناول مجموعة واسعة من المسائل والأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (الاقتصادي والاجتماعي والبيئي) مع إمكانية تطبيقها في جميع البلدان، مع مراعاة مبدأ المسؤوليات المشتركة على اختلافها.

* E/2014/1/Rev.1, annex II.

140514 010514 14-30368 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ويتناول هذا التقرير التحديات المستمرة والناشئة التي تعترض تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥، والحفاظ على مكاسب التنمية في المستقبل. ويبرز التقرير الفرص المتاحة للإسراع بإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية بواسطة العوامل الرئيسية التي تيسر التنمية وتلك التي تمكن من تحقيقها على جميع المستويات، بما فيها القيادة الفعالة وأطر السياسات المؤاتية. ويوصي بوضع استراتيجيات إنمائية وطنية سليمة، وإنشاء مؤسسات عامة قوية، وتهيئة ظروف داعمة تشمل السلام والاستقرار واحترام حقوق الإنسان. ويقترح التقرير الإجراءات اللازمة لتحقيق مكاسب إنمائية أكثر شمولا وإنصافا واستدامة. ويرى أن هناك حاجة إلى تحولات هيكلية لتحقيق نمو يركز على العمالة، والإنصاف في التوزيع، وأطر متسقة للسياسة الاجتماعية تعالج أوجه عدم المساواة على الصعيدين الوطني والدولي. إن إجراء استعراضات دورية متعمقة ومستندة إلى بيانات سليمة، وإلى الرصد والإبلاغ أمر بالغ الأهمية لتحقيق النجاح، بما في ذلك اللجوء إلى آليات تعزز المساءلة والشفافية. ويشير التقرير إلى أن بناء القدرات، وتوافر التكنولوجيا، والاستخدام الفعال للبيانات الضخمة تنطوي على إمكانيات لتحسين التنفيذ والاستعراض والرصد.

أولا – مقدمة

١ – شكّل اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية خطوة حاسمة في جهود التنمية المبذولة على الصعيد الدولي وفي إبراز خطة الأمم المتحدة للتنمية. وتمثل الأهداف تحولا عالميا هاما نحو اتباع نهج يضع التنمية البشرية في صميم جهود التنمية الدولية ويركز على النتائج، مستندا إلى الأهداف والمؤشرات ذات الصلة لقياس التقدم المحرز.

٢ – وسوف يتحقق عددا من الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، على افتراض استمرار التزام جميع الجهات المعنية. وقد تحقق بعض الأهداف بالفعل: فقد بلغ العالم، على وجه الخصوص، هدف الحد من الفقر في العالم قبل خمس سنوات من الموعد المحدد. لكن على الرغم من التقدم الكبير المحرز، لن يحقق العديد من البلدان جميع الأهداف من دون إجراءات وطنية قوية وتعاون إقليمي وعالمي. فلا تزال هناك تحديات في ضمان تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية وتوظيفها بالكامل لدعم التعجيل في تنفيذ السياسات من أجل تحقيق الأهداف.

٣ – وتولت الحكومات دورا رئيسيا في توجيه تنفيذ سياسات متسقة على المستويات المحلي والوطني والإقليمي والعالمي. ويقوم العديد من الجهات المعنية الأخرى، بما فيها المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الخيرية بدور أكبر كثيرا وتضطلع بجزء رئيسي في إنجاز أهداف التنمية. وتكتسي مساهمتها أهمية حيوية في السنوات المقبلة.

٤ – ونظرا لأن الموعد المحدد لتحقيق لأهداف الإنمائية للألفية يقترب بسرعة، هناك ثلاث أولويات شاملة هي ما يلي: (أ) الإسراع بإحراز التقدم في تحقيق الأهداف؛ و (ب) تضييق فجوة الإنجاز بين البلدان وداخلها؛ و (ج) تعزيز المكاسب المحققة مع التصدي للتحديات الإنمائية الجديدة والناشئة لضمان سلاسة التحول إلى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٥ – ويتعين معالجة هذه الأولويات في سياق بيئة دولية متغيرة حيث تظل تحديات التنمية المستدامة ملحة مثلما كانت في أي وقت. ولا يزال الفقر منتشرا على نطاق واسع، وفي الوقت نفسه، تعيش الغالبية العظمى من الفقراء الآن في بلدان متوسطة الدخل. وما زال التفاوت يزداد في العديد من البلدان. وأصبحت الاقتصادات الناشئة تكتسب أهمية متعاظمة في التجارة العالمية، وفي الاقتصاد العالمي والمسرح الإنمائي، الذي شهد أيضا ظهور جهات فاعلة متعددة في مجال التنمية.

٦ - ويقتضي تغير البيئة الدولية اليوم رؤية جديدة وإطارا إنمائيا جديدا يستندان إلى قيم إعلان الألفية ومبادئه. وفي الوثيقة الختامية المنبثقة عن الاجتماع الخاص المتعلق بمتابعة الجهود التي بذلت من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (قرار الجمعية العامة ٦٨/٦)، والذي عقده رئيس الجمعية العامة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وافقت الدول الأعضاء على خارطة طريق تدعو إلى وضع إطار وحيد ومجموعة من الأهداف ذات طابع عالمي، تنطبق على جميع البلدان، مع مراعاة اختلاف الظروف الوطنية واحترام السياسات والأولويات الوطنية.

٧ - ومن ذلك المنطلق يتناول هذا التقرير موضوع الاستعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠١٤ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويعترف التقرير بأن عوامل كثيرة قد تضافرت إما لتعزيز التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أو لإعاقته. ويستند التقرير إلى العديد من الإسهامات البارزة التي سبق أن قدمت. ومن هذه الإسهامات، تقرير الأمين العام المعنون ”حياة كريمة للجميع، التعجيل بالتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والنهوض بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥“ (A/68/202 و Corr.1)؛ وتقارير الأهداف الإنمائية للألفية؛ وتقرير فرقة العمل المعنية برصد الثغرات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٣، المعنون: الشراكة العالمية للتنمية: التحدي الذي نواجهه[(١)]؛ شراكة عالمية جديدة: القضاء على الفقر وتحويل الاقتصادات من خلال التنمية المستدامة: تقرير فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛ وتقارير فريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعني بخطة الأمم المتحدة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥.

٨ - ويتناول التقرير ثلاثة مجالات رئيسية تتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والحفاظ على مكاسب التنمية في المستقبل: فالفرع الثاني يحلل العوامل المساهمة في تيسير وتمكين التقدم في عملية التنمية، بما في ذلك إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية؛ ويركز الفرع الثالث على الحفاظ على مكاسب التنمية بتحقيق التنمية الشاملة؛ ويتناول الفرع الرابع قياس التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، و الرصد والمساءلة في فترة ما بعد عام ٢٠١٥. أما الفرع الخامس فيعرض الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية.

(١) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.13.15.

ثانيا – عوامل التيسير والتمكين لإحراز التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

٩ – وفرت الخبرة المكتسبة من العمل منذ أكثر من عشر سنوات نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فكرة عن النُّهج التي تحقق نتائج جيدة والنهج التي لا تحقق ذلك، رغم عدم إمكانية تطبيق مجموعة بعينها من الحلول على جميع البلدان بنفس الطريقة تماما. فامتلاك البلدان زمام أمورها بقوة، واعتماد سياسات تنفذ جيدا، وتوافر بيئات اجتماعية واقتصادية وسياسية مستقرة وسلمية، يدعمها جميع الشركاء بطريقة متسقة، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، تعد مكونات أساسية للنجاح. ومن مكونات النجاح الضرورية أيضا توافر قيادة فعالة واستراتيجيات قائمة على المشاركة. ويجب أن ترتكز هذه المكونات على رؤى واستراتيجيات وطنية للتنمية مبنية على تعزيز الإطار القانوني والسياساتي والمؤسسي باعتباره أساسا للحفاظ على مكاسب التنمية.

١٠ – وفي الوقت نفسه، لا بد من توافر بيئة خارجية مستقرة وداعمة تستند إلى رؤية واسعة النطاق عن التعاون الإنمائي تشمل المساعدة الفنية والتمويل بشروط ميسرة لمواجهة التقلبات الدورية والتحويلات الأخرى. وكذلك، فإن وجود قواعد شاملة وشفافة ومؤاتية وترتيبات في مجال الإدارة متعلقة بالمسائل المؤسسية في التجارة والتمويل والتكنولوجيا، من بين أمور أخرى، كلها عوامل مهمة لنجاح التنفيذ.

ألف – تحقيق تغييرات في السياسات والتشريعات تدفع عجلة التقدم في التنمية

الرؤى والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية

١١ – لا يزال توافر رؤى واستراتيجيات إنمائية على الصعيد الوطني يشكل عنصرا أساسيا في تصميم أطر السياسات وتنفيذها من أجل تحقيق أهداف التنمية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، والمجموعة الأكبر من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا التي تعود إلى التسعينات. وعلى الرغم من أن الأهداف هي غايات عالمية، فقد عدلتها البلدان لتتفق وسياقاتها الخاصة بها حيث تختلف الأهداف قليلا – وإن كانت متطابقة. على سبيل المثال، ووفقا لما ورد في التقرير الوطني عن الأهداف الإنمائية للألفية في ما يتعلق بكولومبيا لعام ٢٠٠٥، فقد جرى تعديل الغاية الوطنية بالنسبة للبلد لتصبح هي خفض نسبة الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع من ٢٠,٤ في المائة إلى ٨,٨ في المائة. وتشكل أطر السياسات الوطنية أيضا آليات بالغة الأهمية لرصد النجاح، ولمساءلة الحكومات عن الوفاء بالتعهدات المتعلقة بالتنمية.

١٢ - ويواصل المجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، جهوده الرامية إلى دعم الأهداف الإنمائية وفقا لأطر السياسات الوطنية للبلدان. وعملت منظومة الأمم المتحدة، بوجه خاص، مع شركائها لدعم الحكومات بطرق شتى. فبحلول عام ٢٠٠٨، ساعدت منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء ٧٣ بلدا[٢] على إدماج الأهداف الإنمائية للألفية في الخطط الوطنية بالقيام بما يلي: (أ) اعتماد عمليات التخطيط الشامل؛ و (ب) استعراض الاستراتيجيات القائمة وتحديد خط الأساس؛ و (ج) إجراء تقييمات لاحتياجات الأهداف الإنمائية للألفية تقدر الاحتياجات المتعلقة بالهياكل الأساسية والموارد البشرية والمالية للتدخلات المتعلقة بالأهداف الإنمائية الرئيسية للألفية؛ و (د) وضع استراتيجيات وطنية للأجلين القصير والمتوسط لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١٣ - وللاستثمار وتقديم الخدمات على الصعيدين دون الوطني والمحلي أهمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد تجسدت أهداف التنمية الوطنية في الاستراتيجيات الرامية إلى إضفاء طابع محلي على الأهداف الإنمائية للألفية، بمشاركة المجتمعات المحلية وانخراطها لضمان توليها زمام أمورها. ففي النيجر مثلا، تم إشراك المجتمعات المحلية في تصميم نظام لتحصيل الإيرادات المحلية وإصلاح مدرسة ومستشفى[٣]. وفي البرازيل، جرت تنمية قدرات الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والجمهور على مراقبة النفقات الاجتماعية للتأكد من تمويل الأولويات المحلية. وبفضل إضفاء الطابع المحلي على الأهداف الإنمائية للألفية تمكنت السلطات المحلية من إبقاء الحكومات الوطنية على علم باحتياجاتها الخاصة، وتم توجيه الانتباه إلى أوجه التفاوت وجيوب الفقر على الصعيد الوطني.

١٤ - وكان معظم هذه الإجراءات مشفوعة بتغييرات في القوانين والقرارات الحكومية والأوامر أو المراسيم الوزارية واللوائح المحلية والمعايير التقنية. وفي بعض الحالات، كانت التغييرات التشريعية تهدف إلى التصدي للتمييز الذي تتضرر منه فئات سكانية معينة، كما هو الحال بالنسبة لقوانين المساواة بين الجنسين (الهدف ٣) في باكستان، والجبل الأسود، وطاجيكستان، أو استعراض الثغرات الموجودة في التشريعات المتعلقة بإنفاذ حقوق المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، والسكان المعرضين للخطر (الهدف ٦)، في بنغلاديش وقيرغيزستان وليسوتو. وفي حالات أخرى، شملت التغييرات القطاعات ذات الصلة بالأهداف، على سبيل المثال، إدراج الحقوق الجنسية وحقوق الصحة الإنجابية، بسن قوانين

(٢) Gonzalo Pizarro, “Lessons From the Operationalization of the MDGs”, 2013 Global MDG Conference, UNDP Working Paper No. 10, UNDP Publishing.

(٣) الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وثيقة تجميعية للتقارير الوطنية المتعلقة بمؤتمر ريو+٢٠، ٢٠١٢.

ومشاريع قوانين، بما في ذلك القانون الدستوري في ألبانيا وبيرو ورواندا. وجرى، في بليز وتترانيا والنيجر، إدراج قوانين ولوائح تنظم استخدام الموارد البيئية للحفاظ على التنوع البيولوجي وزيادة فرص الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي من أجل تحقيق الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية[٤].

١٥ - وفي بعض البلدان، ركزت البيانات المتعلقة بالرؤية الوطنية على الأولويات الوطنية التي ينفرد بها كل بلد. وثمة أمثلة جيدة من باكستان وبوتان وبوليفيا وجامايكا وزامبيا وفييت نام وكوستاريكا، حيث تم الترويج بهذه الطريقة لمفاهيم مثل السعادة الوطنية الشاملة، والحق في بيئة صحية ومتوازنة من الناحية الإيكولوجية، والتنمية المستدامة. وهناك بلدان أخرى، منها إكوادور وأوغندا وتوغو والسنغال، أدرجت مواضيع مختلفة متعلقة بإدارة الموارد البيئية والطبيعية في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية، وفي السياسات والبرامج الرامية إلى التصدي لتغير المناخ والتنوع البيولوجي والتصحر والغابات والأراضي الرطبة والطاقة وإمدادات المياه والصرف الصحي.

١٦ - بيد أن العديد من البلدان واجهت صعوبات في إقامة روابط فعلية في التنفيذ بين الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة. فوجود روابط سياساتية في جميع التدخلات يؤدي إلى نتائج أفضل. وتحسين نتائج التنمية مثلا يتحقق بفضل تحسين الصلات بين القضاء على الفقر والسياسات البيئية؛ والسياسات الاقتصادية والاجتماعية؛ والقضاء على الفقر، والتعليم والسياسات الصحية؛ أو بين سياسات سوق العمل والحماية الاجتماعية.

١٧ - ويمكن أن تحدث أنواع التغييرات المذكورة أعلاه تأثير كبيرا مهما كان التغيير صغيرا أو رمزيا. فعلى سبيل المثال، أدت التغييرات في الحصص المخصصة للنساء في البرلمان في رواندا إلى سن قوانين مراعية للمنظور الجنساني لصالح الفقراء، ويقال إن مجرد التهديد بمراجعة الحسابات في إندونيسيا أثّر إيجابيا على ظاهرة اختلاس الأموال العامة.

غياب النزاعات التي يستخدم فيها العنف/ وإحلال السلام والاستقرار وإعمال حقوق الإنسان

١٨ - يعيش ما لا يقل عن خُمْس البشرية في بلدان تعاني من قدر كبير من العنف والنزاعات السياسية وانعدام الأمن والهشاشة المجتمعية. وتشكل هذه الظروف عقبة رئيسية أمام التنمية، وتترتب عليها آثار دائمة على الرفاه الاجتماعي. ولم يحقق معظم البلدان التي

(٤) مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ((MDG Good Practices (2010)، متاح على الموقع التالي: http://mdgpolicynet.undg.org/?q=node/11.

تعاني من العنف أو الهشاشة العديد من الغايات المقترنة بالأهداف الإنمائية للألفية. وتعيش البلدان المتأثرة في أفريقيا وضعا أسوأ من ذلك كثيرا. فمعدلات الفقر في البلدان التي تعاني من النزاعات العنيفة التي طال أمدها تتجاوز المعدل العالمي بنسبة ٢٠ نقطة مئوية. فمستويات نقص التغذية، والعجز التعليمي، ووفيات الأطفال، والأسر المعيشية المكونة من أطفال صغار تعولهم امرأة وحيدة، ومياه الشرب غير المأمونة، والأسر المحرومة من خدمات الصرف الصحي الأساسية، أعلى كثيرا في البلدان الهشة والمتأثرة بالنزاعات مما هي عليه في البلدان الأخرى. ويُعرَّف السلام بأنه ''انتفاء العنف'' أو ''انتفاء الخوف من العنف''، وهو يرتبط بعوامل متعددة يعزز أحدها الآخر، من قبيل المساواة بين الجنسين، وإقامة العدل، وتساوي فرص الحصول على التعليم والعمل، وحُسن إدارة الموارد الطبيعية، وحماية حقوق الإنسان، ووجود مؤسسات اقتصادية وسياسية تتيح مشاركة الجميع، وسيادة القانون، وانخفاض مستويات الفساد[٥]. ومن شأن منع نشوب النزاعات وإحلال السلام الدائم أن يوفرا الشروط اللازمة لتحقيق مكاسب التنمية على نحو ما برهنت عليه في الآونة الأخيرة تجارب كل من إثيوبيا ورواندا والسلفادور وكمبوديا وموزامبيق، على سبيل المثال لا الحصر.

١٩ - وينبغي إدراج منع جميع أشكال العنف والحد منها وتوفير الحماية من مظاهرها المحددة في صلب الجهود الرامية إلى الحفاظ على مكاسب التنمية في المستقبل، كما ينبغي الاعتراف بالأهمية المحورية التي يكتسيها الأمن باعتباره أحد مقتضيات حقوق الإنسان وجزءا لا يتجزأ من عملية التنمية.

٢٠ - وتتطلب معالجة أسباب النزاعات اتّباع نهج متعدد الأبعاد يراعي الأبعاد المترابطة للتنمية وحقوق الإنسان والسلام والأمن وسيادة القانون. وليس السلام والأمن، والحرية من الاضطهاد السياسي ومن جميع أشكال العنف والتمييز، من الشروط الأساسية للتنمية فحسب، بل من نتائجها أيضا. وتبين التجربة أن السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان أمور مترابطة فيما بينها يعزز أحدها الآخر، وهو ما تعترف به صراحة مختلف الاتفاقات الحكومية الدولية.

٢١ - وكثيرا ما يكون الوفاء بمقتضيات السلام والأمن ملحا أكثر بالنسبة إلى الفئات الضعيفة من السكان، بما في ذلك النساء والفتيات والأطفال والمسنون والأشخاص ذوو الإعاقة والمهاجرون واللاجئون والمشردون داخليا وعديمو الجنسية والشعوب الأصلية والأقليات.

(٥) فريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعني بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥: ''تحقيق المستقبل الذي نبتغيه للجميع: تقرير مقدم إلى الأمين العام'' حزيران/يونيه ٢٠١٢، الفقرة ٤٥.

باء – فرص التعجيل ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية

٢٢ – كشفت استعراضات تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية عن نُهج أثبتت فعاليتها وعن فرص سانحة لتخطي العقبات. ومن العوامل التي تسهم في بلوغ تلك الأهداف بنجاح، امتلاك الحكومات فعليا زمام أمورها، ووضع سياسات محكمة الصياغة، وتهيئة ظروف سلمية مستقرة، وتقديم الدعم من قِبل جميع الشركاء، بمن فيهم منظومة الأمم المتحدة. ومن الأهمية بمكان تطبيق هذه الدروس لتسريع وتيرة التقدم المحرز خلال ما تبقى من وقت، والمحافظة على المكاسب المحققة في الوقت الذي تتشكل فيه خطة التنمية المستقبلية.

٢٣ – وعلى الرغم من أن تسريع وتيرة التقدم المحرز في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، مع اقتراب عام ٢٠١٥، يتطلب اتخاذ إجراءات من قبل جميع الجهات المعنية، فإن المسؤولية الأساسية عن هذه الإجراءات تقع على عاتق حكومات البلدان. ومن الأسس الهامة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية أن تتولى البلدان قيادة السياسات الإنمائية وامتلاكها زمام أمورها، وإدارة الاقتصاد الكلي إدارة سليمة تفضي إلى تحقيق النمو الاقتصادي، تدعمها في ذلك الأطر القانونية والتنظيمية المناسبة التي تعزز الاستقرار الاقتصادي.

٢٤ – ومن الأمور البالغة الأهمية أيضا وجود أطر سياسات قطاعية متسقة في مجالات مثل الهياكل الأساسية والزراعة والصناعة والصحة والبيئة. ففي أفريقيا، قدمت الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التي أُقيمت في عام ٢٠٠١ التوجيه لعملية التنمية الاجتماعية الاقتصادية، ولا سيما بوضع أطر السياسات والبرامج القطاعية في المجالات الرئيسية في المواضيع ذات الأولوية لدى الشراكة. ويتولى برنامج التنمية الزراعية الأفريقية الشاملة ومبادرة التغذية للدول الأفريقية دعم التقدم المحرز صوب بلوغ الهدف ١، وتقدم مبادرة المدرسة الإلكترونية وبرنامج التغذية المدرسية الدعم للجهود الرامية إلى بلوغ الهدف ٢، ويقدم الإطار الجنساني الدعم للجهود الرامية إلى بلوغ الهدف ٣ والهدفين ٤ و ٥ لبرنامج المواءمة التنظيمية للأدوية الأفريقية.

٢٥ – وسيتطلب الأمر أيضا تعزيز رصد النتائج الإنمائية والمساءلة بشأنها على الصعيد القطري. وسيتطلب ذلك اتخاذ إجراءات تشترك فيها الأجهزة الحكومية كافة وتستند إلى تمكين المواطنين من المشاركة في عملية التنمية، لا بوصفهم متلقين للخدمات فحسب، وإنما باعتبارهم حفّازين للتغيير.

٢٦ - وقد أكد الإعلان الوزاري الذي اعتمد في الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، في عام ٢٠١٣ (E/HLS/2013/3)، أن العلم والتكنولوجيا والابتكار والإمكانات التي تنطوي عليها الثقافة هي عوامل تمكينية وقوى دافعة أساسية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتعزيز التنمية المستدامة، وأوصى أيضا، بناء على ذلك، بضرورة إيلاء الاعتبار في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ لبناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، وبخاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات. فالعلم والتكنولوجيا والابتكار توفر أيضا فرصة فريدة لاستغلال الفرص الإنمائية المتاحة في المجالات غير المطروقة التي يمكن أن تكون حاسمة في تمكين الفئات السكانية المستبعدة.

٢٧ - ويقتضي استحداث نظم فعالة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار وضع أطر سياسات شاملة تتجلى بوضوح في استراتيجيات إنمائية وطنية، وتدعمها المؤسسات العامة والخاصة المعنية. وينبغي أن تكون هذه الأطر مستشرفة للمستقبل، ومتسقة مع الأهداف الإنمائية للألفية، وأن تستخدم ذات الأهداف والمؤشرات لرصد النجاح أو أهداف ومؤشرات مشابهة. وينبغي أن تكون هذه السياسات محددة من الناحية الثقافية وأن تأخذ في اعتبارها المعارف والممارسات التقليدية ومعارف الشعوب الأصلية وممارساتها، فضلا عن فرص توليد قيمة في هذه المجالات بطرق تحسّن سبل كسب العيش وحماية الثروات الطبيعية والثقافية.

٢٨ - وينبغي أن تراعي الأهداف الإنمائية أيضا الأبعاد الثقافية الإيجابية، وكذلك الحساسيات. فالصناعات الثقافية والإبداعية تتمتع بإمكانات هائلة بوصفها مصدرا للتمكين وإدرار الدخل من شأنه تسريع وتيرة القضاء على الفقر وتمكين الفئات المحرومة، والمساهمة في سد ثغرات من قبيل الثغرات الناتجة عن التمييز الجنساني. ومن شأن اتباع نهج اجتماعية ثقافية في مجال الصحة أن يؤدي إلى وضع سياسات صحية أكفأ وأكثر فعالية من حيث التكاليف، ومن شأن الدراية الثقافية والتقليدية أن تعزز استخدام الموارد الطبيعية استخداما مستداما.

٢٩ - وفي جميع المجالات المذكورة أعلاه، ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تواصل الاضطلاع بدور مساند بمساعدة الحكومات الوطنية على سد الثغرات في جهودها الإنمائية. وينبغي أن تقدم المشورة في مجال السياسات بحسب المواضيع والقطاعات وبشكل يراعي ضرورة تسريع وتيرة بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية حفاظا على ما تحقق من مكاسب. وفي هذا الصدد، لا بد من تعزيز إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، حيثما يستخدم، والاستفادة منه بشكل أنجع في دعم الاستراتيجيات والأولويات الإنمائية الوطنية.

٣٠ - ومن بين الأدوات التي استُحدثت استجابة للوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية (قرار الجمعية العامة ١/٦٥)، المعقود في عام ٢٠١٠، إطار التعجيل ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان التي خرجت عن مسار تحقيق تلك الأهداف، إما على الصعيد الوطني أو على الصعيد دون الوطني. فقد استخدمت هذه الأداة في معالجة أهداف متعددة حادت تلك البلدان عن مسار تحقيقها في مجالات من قبيل صحة الأم، والجوع، والفقر، والمياه والصرف الصحي، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقد تجاوزت بلدان عدة مجموعة الأهداف الإنمائية التقليدية، فطبقت إطارا لمعالجة الفوارق الاقتصادية وكفالة التعليم الجيد وتوفير الطاقة ومكافحة الأمراض غير المعدية. ويساهم هذا الإطار، باعتباره أداة مرنة ومنهجية، في وضع خطة عمل محددة تنسق أدوار الحكومات ووكالات الأمم المتحدة وكافة الجهات المعنية الأخرى.

٣١ - وقد أثبتت تجربة هذا الإطار في أكثر من ٥٠ بلدا بدأ تنفيذه فيها مدى مرونته ونجاعته وقدرته على التكيف في طائفة من السياقات. وهو يبين عمليا أنه أداة مفيدة تساعد في معالجة أوجه عدم المساواة والحد الفوارق الاقتصادية فيما بين المناطق، بتطبيقه على الصعيد دون الوطني، وفيما بين الفئات السكانية. ويزداد هذا الإطار فعالية في الحالات التي تمتلك البلدان فيها زمام أمورها، وتبدي عزيمة سياسية. وقد أثبتت التجربة أيضا أنه كلما كانت البيانات جيدة (ومصنفة بشكل ملائم وحسنة التوقيت والتواتر)، وكلما ازدادت قوة الشراكة بين الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة، والجهات المعنية الأخرى، ازدادت فعالية خطط العمل وتأثيرها.

جيم - دور المؤسسات

المؤسسات والتنمية

٣٢ - تُعرّف المؤسسات بأنها إما كيانات وإجراءات رسمية وغير رسمية، وأُطر تحدد قواعد أو أنظمة تشكل سلوك الأفراد والجماعات بطرق يمكن التنبؤ بها إلى حد ما وتصوغ عقودا اقتصادية اجتماعية بشأن مسائل من قبيل الحوكمة والإدارة الاقتصادية والتجارة والاستثمار والتمويل، أو بأنها مجموعات القواعد أوالمعايير التي وضعت بغية توجيه الإجراءات التي يتخذها الأفراد والشراكات والجهات الفاعلة الاجتماعية والاقتصادية والبلدان بشكل فردي أو جماعي. ومن المهم وجود مؤسسات قوية فعالة يمكن التنبؤ بها لضمان الاستقرار الاجتماعي والتقدم الإنمائي، وبإمكانها أن تساعد في توفير أساسا أكثر استدامة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ليشكل مسارا نحو التنمية المستدامة.

٣٣ - وتؤدي المؤسسات الفعالة دورا أساسيا في تعزيز حلقة مثمرة بدءا بالاستقرار السياسي مرورا بالنمو المطرد والقضاء على الفقر وانتهاء بتحقيق التنمية المستدامة. ولا بد من اتخاذ تدابير من أجل إصلاح المؤسسات الموجودة وتعزيزها، وبناء ما يلزم من مؤسسات جديدة للتعجيل بالإنجازات الإنمائية، وتعزيز المكاسب التي تحققت والمضي قدما في وضع خطة التنمية المستدامة الأكثر تعقيدا.

٣٤ - وقد يشكل بناء أساس قوي للسياسات والمؤسسات لدعم التنمية، على جميع الصعد، تحديا للعديد من البلدان. ويعود ذلك إلى أن التنمية عملية دينامية وأن الترتيبات المؤسسية والهيكلية الأخرى التي تهيئ البيئة المواتية لها تتغير على الدوام. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الترتيبات تختلف باختلاف البلدان والأزمان ولا يمكن وضعها وتعميمها باعتبارها حلا يصلح لجميع الحالات.

٣٥ - غير أن جهود وضع السياسات وإنشاء المؤسسات وتعزيزها كثيرا ما يعقدها ضعف القدرات، ولا سيما من حيث الموارد المالية والبشرية والتكنولوجية اللازمة لتنفيذ هذه التغييرات. وينبغي في ضوء ذلك قراءة الرسالة الواردة في تقرير الفريق الرفيع المستوى للشخصيات البارزة عن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ التي تعيد التأكيد على الدور الهام الذي تضطلع به المؤسسات، وعلى ضرورة التركيز على عنصر الشمول، والتي تدعو إلى إيجاد مؤسسات ''أكثر انفتاحا وتخضع للمساءلة، وتخدم الجميع'' وتعمل من أجل إحلال السلام وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

٣٦ - فالكيانات العامة والأمانات التي توفر المعلومات وتساعد في صوغ القواعد والأنظمة وسنها وإنفاذها، والتي تقدم أيضا خدمات عامة حيوية، هي جهات فاعلة ذات أهمية في عملية التنمية. وتؤدي مؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني أيضا أدوارا هامة في هذا السياق. لذا، فمن الأمور الأساسية تحقيق التآزر بين هذه المؤسسات لضمان التكامل والاتساق فيما بينها تحقيقا للتنمية المستدامة وللأهداف الإنمائية للألفية.

٣٧ - ولا بد من وجود مؤسسات فعالة على الصُعد العالمية والإقليمية والوطنية ودون الوطنية وعلى مستوى المجتمع المحلي، لكي تعزز هذه المؤسسات أطر القوانين والأنظمة والسياسات المناسبة التي تتيح لجميع الجهات المعنية أداء الأدوار المنوطة بها. وينبغي أن ينطلق تحديد مدى فعالية التغييرات المؤسسية والسياساتية والالتزام السياسي اللازم من مدى شعور المواطنين بالتمكين ومشاركتهم في تعزيز الإجراءات المتخذة ومساءلتهم جميع الأطراف المسؤولة عن النتائج المحققة. وتتمثل العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى إحداث هذا التغيير وإيجاد هذه الكفاءات فيما يلي: وجود قيادة قوية على جميع المستويات؛ ومشاركة الجمهور؛

ووجود نظم فعالة من حيث الضوابط والموازين والرصد والمساءلة؛ والتحلي بالمرونة والقدرة على التكيف والاستجابة للاحتياجات الناشئة.

٣٨ - فالكيانات والمنظمات المؤسسية، سواء كانت عامة أو خاصة، لا تعمل بفعالية إلا عندما تزود بالقدر الكافي من الموظفين وتُدار جيدا. لذا، فمن الأهمية بمكان توفير موارد بشرية تتمتع بالقدرات الكافية. ومن المهم وجود موظفين حكوميين يعملون بمهنية ويتمتعون بحسن الخلق والنزاهة لتمكين المؤسسات والحكومات من محاربة الفساد والقضاء عليه.

٣٩ - وعلى الصعيد الوطني، ينبغي أن تثمر الإصلاحات المؤسسية عن نتائج يستفيد منها السكان بصرف النظر عن دخلهم وفئتهم المجتمعية وتلبي احتياجات المناطق الريفية والحضرية على السواء. وينبغي أن تفضي الإصلاحات القانونية إلى إنشاء مؤسسات ووضع سياسات تعزز إمكانية الاحتكام إلى القضاء والتوصل إلى حلول سلمية. وينبغي لسيادة القانون أن ترسخ القيّم، وتمكن من وضع ضوابط لممارسة السلطة، وتحمي حقوق الملكية، وتخفض تكاليف المعاملات، وتتيح للسكان الاستفادة من أصولهم استفادة فعلية.

٤٠ - وتتمتع الحكومة الإلكترونية بقدرة كبيرة على تشجيع تقديم الخدمات بفعالية أكبر وتعزيز الإجراءات الرامية إلى التصدي لعدم المساواة والقضاء على الفقر وتوسيع نطاق أهداف التنمية المستدامة في فترة ما بعد عام ٢٠١٥. والعوامل الرئيسية التي تساعد على استحداث منظومة حكومة إلكترونية جيدة، هي وضع إطار للحكم لدعم تقديم الخدمات وإدارته، بما يشمل وضع سياسات وطنية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستراتيجية حكومة إلكترونية، فضلا عن تعزيز المؤسسات وبناء قدرات موظفي الحكومة والمواطنين على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الهيكل المؤسسي المتعدد الأطراف والالتزامات المؤسسية المتعددة الأطراف

٤١ - مما يكتسب أهمية بالغة وجود هيكل قوي للحوكمة والتعاون على الصعيد العالمي، يتمحور حول الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في الحفاظ على اتساق السياسات، وتحديد الأولويات الجديدة والناشئة، ورصد وتتبع التقدم المحرز، وذلك من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ووضع خطة طموحة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ومن أجل الإسراع بخطى تحقيق الأهداف والانتقال إلى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، التي تكون مسائل الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في صميمها، فإن ذلك يتطلب وجود نهج متسق ومنسق من هذا القبيل على نطاق الآلية الحكومية الدولية والمشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة.

٤٢ - وينبغي أن يقر هذا التعاون الإنمائي ونظام الحوكمة على الصعيد العالمي أيضا بأن إجراءات الأمم المتحدة تعمل في سياق أوسع نطاقا يشمل الكيانات الأخرى المتعددة الأطراف، ومصارف التنمية الإقليمية، فضلا عن الترتيبات التجارية والتعاونية الدولية والإقليمية والثنائية التي لديها أساليب مختلفة للرصد والمساءلة. والتفاعل بين هذا الهيكل المؤسسي المعقد هو الذي يسهم في تحقيق نتائج التنمية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وأي خطة للتنمية في المستقبل.

٤٣ - ويجب إيلاء الاعتبار الواجب أيضا إلى الحاجة إلى التعاون بشكل وثيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ومجموعات البلدان التي تندرج أنشطتها ضمن الإطار الأوسع نطاقا للشراكة من أجل التعاون الإنمائي. وتشكل هذه الأمور نقاطا للدخول تتسم بأهمية حاسمة من أجل تقديم المساعدة الإنمائية الفعالة ذات الصلة والمتعلقة تحديدا بمناطق إقليمية بعينها.

٤٤ - وستؤدي الابتكارات التي جرت مؤخرا، من قبيل إنشاء المنتدى السياسي الرفيع المستوى للتنمية المستدامة، وتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع توافر قيادة فنية تجمع المعارف المؤسسية والقدرات التحليلية لدى الهيئات الفرعية التابعة له، إلى تحقيق التكامل في الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وإلى تعزيز الاتساق والتآزر من أجل تحقيق المزيد من الفعالية في التنفيذ والإشراف.

٤٥ - والوظائف التقليدية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التي حظيت بنجاح كبير، من قبيل منتدى التعاون الإنمائي، والاجتماع مع مؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والمناقشات المواضيعية، ستظل هي اللبنات الرئيسية للآلية الحكومية الدولية من أجل الحوار، والاستعراض، وبناء توافق الآراء، والرصد، والمساءلة. وستظل اللجان الإقليمية واللجان الفنية منتديات بالغة الأهمية لمواصلة وتبسيط عملها كي يدعم بشكل كامل التنفيذ، في نطاق ولاياتها، بشأن جميع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، وكذلك بشأن المجالات المواضيعية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في المستقبل.

٤٦ - وينبغي أن تكون الشراكات التعاونية التي تعزز مشاركة اللجان الإقليمية للأمم المتحدة وغيرها من الآليات الإقليمية للأمم المتحدة والمصارف الإنمائية الإقليمية والمؤسسات المالية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني والأوساط العلمية في الاستعراضات الإقليمية، عوامل يسترشد بها في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية والاستعداد لخطة التنمية المستدامة في المستقبل، وأن يكون لها تأثير في ذلك.

ثالثا – الحفاظ على مكاسب التنمية من خلال التنمية الشاملة للجميع

٤٧ – يبين تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بوضوح إسهامها التاريخي في إيجاد إطار مشترك للتصدي للفقر ووضع التقدم البشري في صدارة جدول أعمال التنمية على الصعيد العالمي. وفي حين تُستمد القوة الرئيسية للأهداف الإنمائية للألفية من التركيز على مجموعة محدودة من أهداف وغايات التنمية البشرية الملموسة والمشتركة، فإن هذه القوة ينظر إليها أيضا كما لو كانت ضعفا، الأمر الذي يؤدي إلى بخس قيمة بعض العناصر أو الأبعاد الإنمائية. على سبيل المثال، لم تشدد الأهداف الإنمائية للألفية بما فيه الكفاية على المسائل التالية أو تتناولها: النمو الاقتصادي، والعمالة المنتجة، والاستثمار في الهياكل الأساسية، والحماية الاجتماعية، والإنصاف في التوزيع. وقد شملت المناقشات الحالية، الجارية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، شواغل رئيسية أيضا بشأن الكيفية التي يمكن بها تحقيق التنمية الشاملة للجميع والمنصفة والمستدامة، فضلا عن الحاجة إلى تحقيق تحولات اقتصادية واجتماعية أوسع نطاقا.

٤٨ – وقد اكتسبت هذه المسائل أهمية جراء الاعتراف بما يلي: (أ) أن أوجه عدم المساواة والتفاوت في أبعاد متعددة تمثل عقبة رئيسية أمام الحد من الفقر وعائقا أمام تحقيق معظم الأهداف الإنمائية الأخرى[٦]؛ و (ب) أن التحديات البيئية تحد من السبل الممكنة لإحراز تقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية، وللحفاظ على المكاسب في المستقبل؛ و (ج) أن توافر سياق أوسع نطاقا، بما في ذلك سياسات الاقتصاد الكلي والتجارة الدولية والنظم المالية، وترتيبات التعاون الإقليمي أو العالمي، يشكل الظروف اللازمة لتحقيق تقدم إنمائي.

٤٩ – وستواجه الخطة الإنمائية الجديدة تعقيدات أكبر، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالشمول وبالمنظور الزمني (يقتضي الحفاظ على المكاسب في المستقبل وجود منظور طويل الأجل يشمل احتياجات الأجيال المقبلة) والاتساق في صياغة نهج يقر بالمفاضلات وأوجه التضارب فيما بين مختلف خيارات السياسة العامة.

(٦) انظر على سبيل المثال: معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية (٢٠١٠) ”مكافحة الفقر وعدم المساواة: التغير الهيكلي والسياسة الاجتماعية والسياسة العامة“، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.10.III.Y)؛ و ”مسائل عدم المساواة: تقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم لعام ٢٠١٣“ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 13.IV.2)؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ”انقسام الإنسانية: مواجهة اللامساواة في الدول النامية“ (نيويورك، ٢٠١٣).

ألف – تحدي تحقيق التنمية الشاملة للجميع

٥٠ – أظهرت التجارب الأخيرة المأخوذة من جميع أنحاء العالم أن فترات النمو الاقتصادي السريع لا تترجم بالضرورة أو بصورة تلقائية إلى نتائج إنمائية منصفة مشتركة على نطاق واسع – أي نتائج إنمائية شاملة للجميع. ففي العديد من البلدان، ظل النمو مرتبطا بتزايد التفاوتات، مع تركز المكاسب على نحو متزايد بين نسبة متناقصة من السكان، سواء على الصعيد الوطني أو الصعيد العالمي.

٥١ – ولا يزال تحقيق نمو اقتصادي يحد من الفقر أمرا ضروريا، لا سيما بالنسبة إلى البلدان ذات الدخل المنخفض. إلا أن الصلات الحاسمة بين النمو الاقتصادي والحد من الفقر وعدم المساواة مرتبطة بطبيعة النمو ونمطه، ومن ثم بكيفية تقاسم المنافع. ولم يعد ممكنا الدفاع عن افتراض أن ثمة عمليات يتقاسم الفقراء بها مكاسب النمو بصورة تلقائية. فالنمو الذي يحركه السوق والقائم على مستويات عالية من عدم المساواة في أول الأمر، سواء في الدخل أو الثروة، إنما يعزز التفاوتات وعلاقات القوة غير المتكافئة الموجودة من قبل، في ظل غياب سياسات هامة تعمل من أجل تعزيز المساواة أو إعادة التوزيع.

٥٢ – على سبيل المثال، يمكن أن تعكس أسواق العمل أعرافا اجتماعية تؤدي إلى عدم المساواة في النتائج. ويمكن ملاحظة ذلك، مثلا، في الفصل المهني، مع تركز النساء في الوظائف التي تعتبر ''ملائمة''؛ وفي الفجوات في الأجور، حيث تتقاضى النساء أجرا أقل عن نفس العمل؛ وفي الحواجز غير المرئية، حيث يتاح للنساء فرص محدودة للترقي. وهذه النتائج التي تشير إلى عدم المساواة في سوق العمل، هي نتيجة لأوجه عدم المساواة بين الجنسين الموجودة من قبل في فرص الحصول على الموارد، وتوزيع العمل المترلي غير المأجور، وهو مما يحد من فرص المرأة في سوق العمل، وما تلقاه الأمهات من ''جزاءات سلبية'' مرتبطة بالولادة. ولذلك، فإن تحقيق نتائج منصفة ومساواة في الفرص بين الرجل والمرأة في سوق العمل يتطلب وجود سياسات عامة لمكافحة جميع أشكال التمييز، فضلا عن الأعراف المتعلقة بالمسائل الجنسانية التي تشكل تحديات، وليست في صالح المرأة في المجتمع وفي مكان العمل.

٥٣ – وقد دحضت أدلة ظهرت مؤخرا المواقف المنتشرة على نطاق واسع بوجود مفاضلة بين إعادة التوزيع وتحقيق النمو الاقتصادي. ذلك أن التدخلات الهادفة إلى تعزيز المساواة هي أبعد ما تكون عن عرقلة النمو، وقد اتضح في العديد من الحالات أن لها آثار إيجابية على النمو. ويصدق هذا بصفة خاصة فيما يتعلق بالمحافظة على نمط للنمو الشامل للجميع. ومن أمثلة التدخلات الهادفة لتعزيز المساواة ما يلي: زيادة أجور العمال الأقل مهارة، وذلك بسبل

من قبيل زيادة الحد الأدنى للأجور؛ والتحويلات النقدية أو غيرها من برامج الحماية الاجتماعية التي من شأنها أن تحسن الالتحاق بالتعليم والنتائج التعليمية؛ والاستثمارات الممولة من القطاع العام في الهياكل الأساسية؛ والضرائب التصاعدية على الأنشطة ذات الآثار البيئية الخارجية السلبية.

٥٤ - غير أن ثمة مجموعة من العوامل التي تحد من قدرة العديد من الدول على أن تنتهج سياسات تكفل للفقراء أو الفئات المحرومة الأخرى فيها الاستفادة من النمو. وقد تفتقر البلدان المنخفضة الدخل إلى القدرات السياسية أو الإدارية أو إلى حيز السياسات العامة اللازم لاتخاذ الإجراءات الضرورية، بما في ذلك ما يلي: التأثير على التوزيع الأولي للأصول الإنتاجية؛ أو إيجاد نمط من النمو يولد فرصا للجميع بتوفير العمل المنتج واللائق؛ أو حماية الأصول البيئية؛ أو تعبئة الإيرادات المحلية، ومن ثم تهيئة حيز مالي لإعادة التوزيع. وتحتاج هذه البلدان إلى دعم من المجتمع الدولي من أجل تعزيز القدرات والمؤسسات، فضلا عن التصدي للثغرات في الموارد.

٥٥ - وفي الوقت نفسه، وبعد اعتماد تدابير تحفيزية في بادئ الأمر، فقد تصدى العديد من البلدان الأكثر ثراء للركود الاقتصادي العالمي باتباع سياسات تقشفية. ويؤدي هذا الخيار السياسي إلى انخفاض الطلب الكلي وبطء تهيئة فرص عمل، ويمكن أن يؤدي أيضا إلى تباطؤ النمو في البلدان ذات الدخل المنخفض.

٥٦ - إلا أن توزيع الدخل والثروة ليس سوى بعد واحد من أبعاد الإدماج. والمقاييس التي يشيع استخدامها لقياس تفاوت الدخل، من قبيل معامل جيني، هي بمثابة مؤشرات غير مباشرة لا تعكس بشكل تام النتائج الحقيقية المثيرة للقلق، وهي قدرة الأفراد على إعمال حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، وعلى تحقيق مستوى معيشي مقبول. ففي كثير من الأحيان لا يكون الدخل هو العائق الوحيد - أو حتى العائق الأكبر - أمام الإدماج بالنسبة للعديد من الناس. فعوامل عدم المساواة في الحصول على التعليم الجيد والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية الأساسية، من قبيل المياه والصرف الصحي، والسكن اللائق، تشكل عقبات كبيرة، وتؤدي إلى التفاوت في الدخل واتساع التفاوتات الاجتماعية.

٥٧ - إن عوامل الاستبعاد الاجتماعي والتمييز والحرمان، سواء كانت مؤقتة أم مستمرة، تؤدي أيضا إلى تفاقم تفاوت الدخل، وتقويض قدرة الأفراد على الوفاء باحتياجاتهم المادية، فضلا عن إعمال حقوقهم. وقد تكون أبعاد الإقصاء البالغة الأهمية غير المتعلقة بالدخل متصلة بالهوية (العرق أو الطائفة أو نوع الجنس أو التوجه الجنسي)، أو المركز، أو الانتساب إلى فئات (عرقية أو دينية) معينة، أو الإعاقة أو الجنسية أو المكان. وهذه التفاوتات

(''الأفقية'')[٧] فيما بين الفئات، تمتد لتشمل الحرمان من الدخل أو الثروة وهي عوامل يعزز كل منها الآخر بشكل عام.

٥٨ - وهناك تفاوتات، من قبيل التفاوتات حسب نوع الجنس، مستمرة ومنتشرة على نطاق واسع في معظم المجتمعات، وبصفة عامة فإن النمو الاقتصادي وحده لا يحد منها. وثمة أدلة قوية تبين أن البلدان التي يرتفع فيها مقدار المساواة بين الجنسين في العمل والتعليم، تحقق معدلات أعلى للنمو الاقتصادي والتنمية البشرية. أما العلاقة العكسية - أن النمو الاقتصادي يسهم في تحقيق المساواة بين الجنسين - فهي أضعف كثيرا. ولذلك، يلزم وجود سياسات مصاحبة لكفالة تحقيق تحول أيضا في العلاقات الاجتماعية وعلاقات القوة التي تتسم بعدم التكافؤ، جنبا إلى جنب مع النمو الاقتصادي.

٥٩ - وقد تتغير بعض التفاوتات أو تنشأ تفاوتات جديدة في سياق النمو السريع. على سبيل المثال، قد تحاول الفئات التي تحظى بمزايا أن توطد مكاسبها بوسائل سياسية أو غيرها من الوسائل، من أجل استبعاد فئات أخرى. ومن ثم، قد تصبح فئة إثنية معينة أو أشخاص غير مواطنين، عرضة للتمييز، وهو ما ينشئ أشكالا جديدة من الاستبعاد، ويحتمل أن تنشأ عنه نزاعات. إلا أن أشد أشكال الحرمان استمرارا تحدث عندما تتقاطع أشكال الحرمان المتعددة ويعزز كل منها الآخر: كأن يولد الشخص أنثى - في فئة عرقية أو طائفة محرومة أو في منطقة ريفية نائية - فمن المحتمل أن يحد ذلك إلى حد بعيد من فرص الفرد في الحياة.

باء - الحفاظ على المكاسب الإنمائية

٦٠ - تتضمن خطة التنمية الشاملة للجميع الرامية إلى الحفاظ على المكاسب في المستقبل بالضرورة بعدا زمنيا. وذلك أنها تتطلب توسيع نطاق مفهوم الشمول ليشمل من لم يولدوا بعد، ومراعاة حقوق ورفاه الأجيال الحالية والمقبلة على حد سواء.

٦١ - وهذا البعد الزمني قد يهم الأفراد على مدى الحياة، على سبيل المثال، ضمان أن تتاح لجميع الأطفال الفرص اللازمة ليصبحوا بالغين أصحاء ومنتجين؛ وألا تؤدي حالات البطالة أو سوء الأحوال الصحية إلى دفع الأفراد أو الأسر إلى براثن الفقر مرة أخرى؛ أو أن يكون لكل فرد ضمان الحصول على دخل في سن الشيخوخة. أو يمكن أن يكون هذا البعد

(٧) تتزايد الإشارة إلى التفاوتات حسب الفئات أو أشكال الاستبعاد بوصفها تفاوتات ''أفقية''، وذلك في مقابل التفاوت ''الرأسي'' وفقا لحجم الدخل أو الثروة. انظر Frances Stewart, "Approaches towards inequality and inequity: concepts, measures and policies", United Nations Children's Fund, Office of Research Discussion Paper: Perspectives on Equity (Florence, Italy, UNICEF, 2013).

مشتركا بين الأجيال، بالنظر في كيفية تناقل الفرص بين الأجيال الحالية أو فيما يتعلق بالأجيال المقبلة. ويقر هذا البعد بأن المكاسب الحالية، كما هو الحال فيما يتعلق بالحد من الفقر، يمكن فقدها، وأن الخيارات التي تتخذ في الوقت الراهن، من قبيل كيفية استخدام الموارد الطبيعية، تؤثر على الخيارات في المستقبل.

٦٢ - إن تحديد إطار زمني ذي صلة في مجال السياسات لهو أمر صعب لا محالة. فهو ينطوي على مفاضلات بين أهداف قصيرة الأجل وأخرى طويلة الأجل، وربما بين رفاه وحقوق الأشخاص الموجودين بالفعل ورفاه وحقوق من هم غير موجودين، ومن ثم فلا صوت لهم، فضلا عن التعامل مع قدر كبير من عدم اليقين إزاء المستقبل.

٦٣ - ويشمل المنظور الأطول أجلا مجموعة أوسع نطاقا من السياسات اللازمة، وأوجه التكامل فيما بينها. ويسلط الضوء على وقوع الأشخاص في براثن الفقر وخروجهم منه. وتشير الأدلة إلى أن العوامل التي تجعل الأشخاص يخرجون من براثن الفقر قد لا تكون هي نفسها التي تدفعهم إليه، أو تعيدهم إليه. ويدعو عدم التماثل هذا إلى اتباع طائفة من سياسات تكاملية أوسع نطاقا على النحو التالي: فإيجاد فرص للعمل، وتقديم المساعدة الاجتماعية، وتوفير فرص للحصول على الائتمان والتعليم والمهارات، قد تكون جميعها عناصر تساعد في إخراج الناس من براثن الفقر. ووجود طائفة من سياسات أوسع نطاقا، توفر الحماية الاجتماعية والتأمين، يشكل عنصرا حاسما للحفاظ على ذلك التقدم المحرز. وتشمل هذه السياسات سبل حماية سوق العمل؛ والتشريعات المناهضة للتمييز من أجل حماية حقوق الجميع؛ والحماية من سوء الحالة الصحية؛ ودعم الأحداث المنظورة ضمن دورة الحياة، من قبيل إنجاب أطفال، والتقدم في السن؛ والتأمين ضد فساد المحاصيل أو غير ذلك من المخاطر.

٦٤ - يعني الحفاظ على مكاسب التنمية في المستقبل أيضا أن تعالج، في الوقت نفسه، مسألة الاستدامة على مستوى جميع أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة - أي البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. فالافتقار إلى سياسات أو مؤسسات أو سلوكيات مستدامة في مجال واحد، من شأنه أن يقوض الجهود المبذولة في جميع المجالات. وهذا يتطلب اتباع نهج متسق في مجال السياسات، مع فهم أوجه التآزر والتوازنات التي قد تكون معقدة.

٦٥ - فمن الواضح أن الموارد الطبيعية وخدمات النظم الإيكولوجية، على سبيل المثال، ضرورية من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية والحد من عدم المساواة في الحاضر وفي المستقبل. وفي الوقت الحاضر، من المرجح أن يتأثر الفقراء أكثر من غيرهم سلبا بندرة الموارد أو تدهورها أو التنازع عليها، وهو مما يؤدى إلى تفاقم أوجه عدم المساواة. ومن المرجح أن

يعيش سكان الأرياف وفي كثير من الأحيان السكان الأصليون، في مناطق غنية من الناحية الإيكولوجية، ولكنها هشة وتتعرض للتدهور البيئي. وهم يعتمدون على هذه البيئات للبقاء على قيد الحياة مع أنهم قد لا يكونون قادرين على إدارتها على نحو مستدام في سعيهم إلى تحقيق سبل عيش تتوفر لها مقومات البقاء. وعادة ما تتفاقم هذه العراقيل بفعل عوامل أخرى معقدة، منها حقوق الملكية والامتلاك، واتساع رقعة التحضر، وقدرة سبل العيش التقليدية على الصمود من الناحية الاقتصادية أمام المنافسة الصناعية.

٦٦ - ولا تتاح للناس الذين يعيشون في فقر، سواء في المناطق الريفية أم الحضرية، إلا خيارات قليلة أو معدومة بشأن اختيار مكان للعيش، ومن المرجح أن يعانوا من رداءة نوعية الهواء والمياه، وهو ما من شأنه أن يؤثر كذلك سلبا على حالتهم الصحية وقدراتهم على الإنتاج. ومن البين أن الأضرار الدائمة الناجمة عن استنفاد الطبيعة أو تغير المناخ تؤثر على إمكانيات تحقيق تنمية شاملة للجميع، وتحد من حقوق الأجيال المقبلة والخيارات المتاحة أمامها.

٦٧ - فالحفاظ على مكاسب التنمية عبر الأجيال لا يمكن إلا أن يكون مبنيا على أسس اجتماعية مستقرة تشترك الأجيال في تناقلها (التوارث الاجتماعي)[٨]، الذي يشمل، على سبيل المثال، كفالة الصحة والتعليم للأطفال، والحفاظ على قوة عاملة منتجة وتتمتع بالصحة، والعناية بالمرضى والمسنين، وتناقل القيم المدنية بين المواطنين.

٦٨ - والأسرة والمجتمع المحلي أكثر أهمية لتربية الأطفال ونقل القيم. وفيهما أيضا يمارس العمل المترلي والخدمات غير المأجورة التي غالبا ما يُضطلع بها خارج سوق العمل. ويميل هذا العمل إلى أن يكون ذا طابع جنساني في المقام الأول، وتتحمل المرأة فيه إلى حد كبير الجزء الأكبر، ويتجسد ذلك في قلة إمكانيات الاستفادة من الموارد والفرص، بما في ذلك المشاركة في العمالة المدفوعة الأجر، وينال أيضا من قيمة هذه الإسهامات غير المدفوعة الأجر والاعتراف بها.

٦٩ - ورغم أن السياسات التي تشجع المساواة بين الجنسين بالغة الأهمية، فإن استدامة العمليات الاجتماعية عبر الأجيال، تلك التي تكفل إنتاجية الأفراد وتماسك المجتمعات،

(٨) يشير ''التوارث الاجتماعي'' إلى العمليات الاجتماعية والعلاقات الإنسانية المرتبطة بالتناسل وصيانة الأفراد والمجتمعات المحلية التي تستند إليها جميع عمليات الإنتاج والتبادل. ويحدث هذا سواء على أساس الأجيال (الإنجاب وتربية الأطفال ونقل القيم) وعلى أساس يومي (رعاية الأطفال والمرضى والطبخ والتنظيف). ويشمل كلا من الأنشطة المرتبطة بالسوق وغير المرتبطة بها، والعمل بأجر وبدون أجر. انظر: UNRISD, *Social Drivers of Sustainable Development*, Beyond 2015 Brief 04, February 2014.

لا يمكن أن تترك إلى الأسرة المعيشية وحدها. فالمجال المحلي يرتبط ارتباطا تكامليا بأداء الاقتصاد وسوق العمل. ويجب أن يكون هناك مشاركة في تحمل أعباء تربية الأطفال وتوفير الرعاية لهم على نحو أكثر إنصافا، لا بين الرجل والمرأة فحسب، بل وبين الأسرة ومؤسسات الدولة والسوق. وتتجلى منحة إعالة الأطفال المقدمة في جنوب أفريقيا مثالا على ذلك. فهذه المنحة تؤدي دورا هاما في توفير دخل مأمون للأطفال الذين ينشأون في الفقر، وقد أعيد تصميمها لاعتماد نهج يقوم على ''متابعة الطفل''، تصرف المنحة بموجبه إلى مقدم الرعاية بالنيابة عن الطفل.

٧٠ - وتشمل التدخلات التي يمكن أن تخفف العبء على الأسر المعيشية زيادة الاستثمار في الهياكل الأساسية، مثل المياه والصرف الصحي والنقل العام. وتشمل أيضا الخدمات الاجتماعية الأساسية، مثل الرعاية الصحية الشاملة، ومرافق رعاية الطفل في مرحلة ما قبل المدرسة، وبرامج التغذية المدرسية؛ وتقديم تحويلات نقدية للأسر التي تعول أطفالا صغارا، أو توفير السكن المدعم للأسر ذات الدخل المنخفض؛ وكفالة ما يكفي من الدخل لمقدمي الرعاية ومتلقي الرعاية عن طريق العمل المدفوع الأجر والتحويلات الاجتماعية؛ وإجازة الأمومة والأبوة؛ وزيادة إبراز الرعاية في السياسات والإحصاءات والمناقشات العامة.

٧١ - ويتطلب الحفاظ على مكاسب التنمية أيضا مؤسسات قادرة على التكيف وسياسات متسقة. ولا يمكن أن تكمن القدرة على التكيف في مستوى الفرد أو الأسرة فحسب. على سبيل المثال، ينذر أن يكون التخلص من الفقر أو الوقوع فيه حدثا فرديا - فالعائلات والأسر المعيشية وشبكاتها الموسعة معنية بالأمر. ويمكن أن يكون من اليسير التخطيط لمواجهة مخاطر من قبيل الاعتلال والبطالة والشيخوخة أو التأمين عليها في إطار السياسات الاجتماعية التقليدية.

٧٢ - بيد أن القدرة على التكيف في مواجهة الصدمات التي تؤثر على المجتمع الأوسع نطاقا، من قبيل التقلبات الاقتصادية وتقلبات الأسعار أو الحوادث المتصلة بالمناخ لا يمكن استيفاؤها على الصعيد المحلي. فهي تتطلب مؤسسات أقوى على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي تكون قادرة على التكاتف في مواجهة المخاطر وإعادة توزيع الموارد بفعالية. ويمكن أن تكون البرامج والسياسات العالمية، من قبيل برامج الحماية الاجتماعية الشاملة، التي تتيح الإدماج عن طريق التكاتف في مواجهة المخاطر، وإعادة التوزيع، أكثر قدرة على التكيف والاستدامة عندما تكون مستندة إلى دعم سياسي واسع النطاق يجسّد في شكل ما من أشكال العقد الاجتماعي.

٧٣ - ويتطلب هذا التكيف، هو أيضا، وضع سياسات وعمليات تخطيط أقوى وأكثر تكاملا واتساقا على الصعيد الوطني. وتعد تهيئة بيئة ومؤسسات للتكيف وتحقيق الاتساق في السياسات عملية طويلة الأجل بوجه عام. بيد أن الانتكاسات السياسية تعوق التقدم بسرعة كبيرة. وتترتب على التخفيضات التي تجرى في الخدمات الاجتماعية الأساسية، مثل التعليم والصحة، آثار طويلة الأجل، ولا يمكن عكس مسارها بسرعة. ويمكن أن تؤدي إلى ''خسران جيل'' من حيث الصحة والرفاه والإنتاجية.

جيم - تهيئة الظروف من أجل تحقيق تنمية مستدامة وشاملة للجميع

٧٤ - لا يمكن التصدي للتحديات والعقبات التي تحول دون تحقيق تنمية شاملة للجميع إلا باعتماد خطة لإحداث تغيير تحويلي يولد تنمية منصفة ومستدامة، بمعالجة الأسباب الجذرية للاستبعاد. ويقتضي هذا التغيير أن يكون قائما على القيم الواردة في إعلان الألفية وفي الالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمرات قمة ومؤتمرات أخرى عقدتها الأمم المتحدة. ومن الضروري أن ينصب الاهتمام على المؤسسات والسياسات والتدخلات التي يمكن أن تحقق تغييرا تحويليا.

٧٥ - وتستند تهيئة الظروف الملائمة لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة للجميع، قبل كل شيء، إلى ترتيبات مؤسسية وعلى صعيد هياكل الإدارة، تتيح لجميع الأفراد والجماعات المشاركة بسبل مجدية في تحديد الأولويات، بما في ذلك اتخاذ قرارات صعبة بشأن الكيفية التي يمكن بها تقاسم التكاليف والفوائد في مراحل زمنية مختلفة.

٧٦ - وهذا يتطلب، على الصعيد الوطني، توفر مواطنين نشطين ومستنيرين ومتمكنين، وجماعات منظمة وعمليات تشاورية، ودول متجاوبة، وكذلك آليات للشفافية والمساءلة، وأشكال المشاركة الديمقراطية. ويقتضي التغلب على الحواجز والقيود الهيكلية التي تحول دون مشاركة الفئات المستبعدة وضع ترتيبات سياسية، وبذل جهود منظمة تعمد إلى إدماج هذه الفئات. وتشير التشريعات المناهضة للتمييز و/أو سياسات العمل الإيجابي إلى التزام الدول بالإنصاف وبإدماج المستبعدين وتمكينهم. وتقدِّم لجماعات الدعوة الدعم من أجل تأدية أعمالها.

٧٧ - وتشمل السياسات التكميلية التي تعتمد من أجل كفالة إدماج الفئات المستبعدة اجتماعيا أكثر من غيرها سياسات إعادة توزيع تدريجية سواء من حيث تعبئة الإيرادات (على سبيل المثال، الضرائب أو الإيجارات، المقبوضة من الصناعات الاستخراجية مثلا) وفي جانب النفقات. ويمكن أن تستفيد الفئات المستبعدة أكثر من غيرها استفادة أكبر بفضل

السياسات التي تطبق على أساس المناطق، والتي تكفل انتفاع الفقراء أو المجتمعات المحلية المعزولة من الاستثمارات العامة في الهياكل الأساسية والخدمات. كذلك سوف تتطلب تعبئة الموارد اللازمة وإعادة توزيعها لتحقيق هذا التغيير التحويلي إبرام عقد اجتماعي على الصعيد الوطني يربط بين مصالح المواطنين الأثرياء والمواطنين الفقراء.

٧٨ - كذلك ستتطلب تهيئة الظروف من أجل تحقيق تنمية مستدامة وشاملة للجميع، والتصدي للتحديات والعقبات التي تحول دون التنمية الشاملة للجميع، طائفة من مجالات السياسة العامة أوسع نطاقا من المجالات المشمولة بالأهداف الإنمائية للألفية. فمن الضروري أن ينصب الاهتمام على أوجه التكامل والتوازنات والاتساق ضمن مجموعة من إجراءات السياسة العامة على نطاق الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

٧٩ - وينبغي ضمان الاتساق بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ولا بد من تقاسم تكاليف وفوائد هذه التحولات بالتساوي بين البلدان ومجموعات السكان اليوم، وبين الأجيال الحالية والمقبلة. وسيكون من المهم تقييم الخبرات في السياسات العامة الواقعة عند نقطة التقاء المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والاستفادة منها، من قبيل تجربتي برنامج المنح الخضراء وبرنامج منح الغابات في البرازيل حيث ترتبط التحويلات النقدية بحماية البيئة أو الاستخدام المستدام للموارد، أو طائفة من الجهود الرامية إلى التكيف مع التغيرات والتخفيف من حدتها.

٨٠ - ويعتمد التحول إلى مسار إنمائي أكثر شمولا على حدوث تغيير اقتصادي أو هيكلي يولي أولوية لإيجاد فرص العمل وتوفير العمل اللائق. ويمكن السعي إلى تحقيق هذا الأمر بالاستثمار في التعليم والمهارات والخدمات والهياكل الأساسية وباعتماد سياسات صناعية وزراعية انتقائية تدار جيدا.

٨١ - وتتسم أطر الاقتصاد الكلي بالأهمية أيضا: فينبغي أن تفضي إلى تحقيق نمو ذي قاعدة عريضة وإلى توسيع نطاق العمالة وسياسات في مجال الاقتصاد الكلي معاكسة للتقلبات الدورية، وفي الوقت نفسه تجنب السياسات المسايرة للدورات الاقتصادية، من قبيل السياسات المالية التقييدية المفروضة أثناء فترات الركود الاقتصادي وفترات تباطؤ النمو. وعلى الصعيد الدولي، تكتسب السياسات والإجراءات المنسقة بأهمية بالغة في الحد من الأزمات الاقتصادية والمالية والتخفيف من حدتها، وكفالة تحقيق نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالاستقرار والانفتاح، وتيسير نقل التكنولوجيا وزيادة تمويل الاستثمار في الهياكل الأساسية والتنمية المستدامة.

٨٢ - وتقتضي التنمية الشاملة للجميع أيضا توافر أطر سياسات فعالة للحماية الاجتماعية ترتكز على الحقوق العالمية وتستند إلى التوصية المتعلقة بالحدود الدنيا للحماية الاجتماعية، عام ٢٠١٢ (رقم ٢٠٢) لمنظمة العمل الدولية. ومن الأمثلة على الالتزامات المتعلقة بالحماية الاجتماعية، التي تم التعهد بها مؤخرا، برنامج معاش الكرامة في دولة بوليفيا المتعددة القوميات، الذي نص على الحق في حصول جميع كبار السن على معاشات تقاعدية بموجب الدستور؛ والتغطية الصحية الشاملة في تايلند التي دعمها التزام سياسي قوي ومشاركة نشطة من جانب المجتمع المدني؛ والأخذ بنظام المعاشات التقاعدية الاجتماعية في طائفة واسعة من البلدان.

٨٣ - وينبغي أيضا أن تفضي أطر السياسة العامة لتحقيق التنمية الشاملة للجميع إلى الاستثمار في توفير الخدمات الاجتماعية الجيدة النوعية، الذي لا يمكن فصله عن الالتزام بالحماية الاجتماعية، والذي يجب أن يستمر حتى خلال فترات الركود الاقتصادي، بدعم من المجتمع الدولي، إذا اقتضى الأمر. وينبغي أيضا أن تعزز هذه الأطر القدرات الإنتاجية، وأن تحد من أعباء تربية الأطفال وتوفير الرعاية لهم.

٨٤ - ومن الضروري أن تكون السياسات الاجتماعية والسياسات الاقتصادية مترابطة على نحو وثيق بحيث تعزز تدخلات الحماية الاجتماعية والتدخلات في سوق العمل كل منها الأخرى، وهو أمر له آثار إيجابية على صعيد إعادة توزيع الخدمات. فكوستاريكا، على سبيل المثال، اشتهرت بكونها إحدى أنجح البلدان النامية بأن ظلت، طوال العقود الستة الماضية، توفر فرص عمل رسمية بأجور مجزية، وتوفر، في الوقت نفسه، خدمات اجتماعية عالية الجودة ويسهل الحصول عليها.

ترتيبات الشراكة

٨٥ - على الصعيد الدولي، تنطوي تهيئة ظروف مؤاتية لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة للجميع على ضرورة إبرام عقد اجتماعي عالمي جديد متأصل في مبدأ العالمية، ويقر بتفاوت مسؤوليات الدول والشعوب وقدراتها على المساهمة في خطة عالمية مشتركة. على أن يتضمن هذا العقد العالمي إقامة شراكة عالمية متجددة من أجل تحقيق التنمية، بقيادة جميع الدول الأعضاء، تعالج المسائل المؤسسية، وكذلك شراكات متعددة الأطراف المعنية، بين الحكومات والعديد من الجهات الفاعلة في المجال الإنمائي.

٨٦ - وكان الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، وهو إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية، عنصرا هاما من عناصر دعم تحقيق الأهداف الأخرى، رغم أن المسلم به، على نطاق واسع، أنه ليس شاملا، وأن وظيفة الرصد لديه ضعيفة، مقارنة بالأهداف الإنمائية الأخرى للألفية. وبينما يواصل العالم التعافي ببطء من آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، ويواجه تحديات متعددة، أثرت مخلفات التدابير التقشفية سلبا على الشراكة العالمية من أجل التنمية في وقت هناك حاجة قصوى إليها. وقد دعا الأمين العام للأمم المتحدة إلى تجديد الشراكة العالمية من أجل التنمية إدراكا منه لأهميتها.

٨٧ - ويبرز تقرير فرقة العمل المعنية برصد الثغرات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٣ (انظر الفقرة ٧ أعلاه) أن المزيد من التقدم قد أحرز في الإيفاء بعدد من التعهدات في العام الماضي ولكن سجلت انتكاسات كبيرة فيما يتعلق بتعهدات أخرى. ويشير التقرير أيضا إلى أنه يبدو أن الوهن أصاب الزخم السياسي اللازم للنهوض بالتعاون الإنمائي الدولي. فحجم المساعدة الإنمائية الرسمية قد انخفض بالقيمة الحقيقية في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ بسبب تقليص ميزانيات المعونة، وبسبب التدابير التقشفية التي اعتمدها العديد من البلدان المتقدمة النمو، على الرغم من أن المساعدة شهدت صحوة وبلغت مستويات قياسية في عام ٢٠١٣.

٨٨ - وفي ظل هذا الوضع، من الضروري تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية بالاستناد إلى مبادئ واضحة. وينبغي أن تشمل عناصر هذه المبادئ توافقا واضحا في الآراء بشأن نطاق هذه المبادئ وبنيتها، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بالتمويل التقني والتساهلي، وتمويل عمليات تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي لمواجهة التقلبات الدورية، وتدابير الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية، وكذلك الجوانب المرتبطة بقواعد وإدارة التجارة العالمية والتمويل واستحداث التكنولوجيا ونقلها وغير ذلك من المسائل العامة للتنمية المستدامة. وينبغي أن يشمل ذلك أيضا إعادة النظر في سبل تعزيز الرصد والمساءلة على الصعيد العالمي، وذلك باستخدام مجموعة من النُهج والآليات التي تستند إلى نُهج وآليات قائمة.

٨٩ - ويجب أيضا أن تظل مسألة تعزيز مشاركة البلدان النامية في صنع القرارات، ووضع القواعد والمعايير في الميدان الاقتصادي، على الصعيد الدولي، في صدارة جدول الأعمال. وتشكل الإنجازات المتواضعة التي تحققت في مجال إصلاح هيكل الإدارة ونظام الحصص وحقوق التصويت في مؤسسات بريتون وودز، والتي تسلّم جزئيا بالواقع الراهن وبالحاجة إلى إنجاز مزيد من الإصلاحات الطموحة لإقامة مؤسسات أكثر فعالية ومصداقية ومشروعية وخضوعا للمساءلة، خطوات في الاتجاه الصحيح (انظر قرار الجمعية العامة ٦٨/٢٠٤).

٩٠ - وفي سياق ما بعد عام ٢٠١٥، ينبغي أن يُنظر إلى أن التأكيد مجددا على هذا المستوى من الطموح جزء لا يتجزأ من الجهود الرامية إلى التصدي لأوجه عدم الاتساق في النظام الاقتصادي الدولي، التي تجعل الاندماج على نحو مفيد في الاقتصاد العالمي أمرا صعبا على البلدان النامية. ويشمل ذلك معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة.

٩١ - وهناك أيضا حاجة إلى ضمان وجود مؤشرات محددة يمكن قياسها بشأن بعض المسائل العامة الرئيسية، على عكس ما هو عليه الأمر بالنسبة إلى الهدف الثامن. وسلطت الدول الأعضاء الضوء على عدد قليل من المؤشرات أصدرها الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة في إطار مجالات التركيز الأولية التسعة عشر[٩]. ويمكن أن تشمل هذه المؤشرات القابلة للقياس نظاما عالميا للحوكمة يجسد تماما المعايير المقبولة للتمثيل والمساءلة والشفافية، ويعمل لما فيه مصلحة جميع البلدان على قدم المساواة.

٩٢ - وقد انضمت أطراف فاعلة جديدة إلى الشراكة العالمية من أجل التنمية. وللتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على الخصوص أدوار تتزايد أهميتها باطراد، وسيكونا بالغي الأهمية في فترة ما بعد عام ٢٠١٥. وفي السنوات الأخيرة، اتسع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب ومداه إلى حد بعيد. فالبلدان النامية آخذة في تبادل المعارف والتكنولوجيات والخبرات. وزاد التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أيضا حجم الفرص المتاحة لتلقي المساعدة الإنمائية وتنوعها. وإضافة إلى ذلك، أتاح النمو الاقتصادي للاقتصادات الناشئة فرصا لإقامة شراكات إنمائية أمتن فيما بين البلدان النامية في مجالات التجارة والتمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات.

٩٣ - ويُكمل التعاون فيما بين بلدان الجنوب التعاونَ الإنمائي الأوسع نطاقا، ويجمع جميع الأطراف الفاعلة: البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، والحكومات الوطنية والمحلية، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص.

٩٤ - ويستلزم شرط تمكيني آخر لتحقيق التنمية الشاملة إقامة الشراكات فيما بين الجهات المعنية المتعددة. وأفضل طريقة، في عالم يزداد تعقيدا، يمكن بها أن يتحقّق تنفيذُ الحكومات كافة الولايات والأهداف المتفق عليها في الأمم المتحدة، هي إقامة شراكات تحفيزية مع المنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والمنظمات الخيرية، والمؤسسات والأكاديمية والعلمية.

(٩) متاح على الموقع التالي: http://sustainabledevelopment.un.org/focussdgs.html.

٩٥ - إن إقامة شراكات استراتيجية واسعة النطاق أمر لا غنى عنه لتحقيق التعاون الإنمائي، لتكملة المصادر التقليدية الأخرى للدعم. وينبغي أن تذهب هذه الشراكات إلى ما هو أبعد من إيجاد الموارد التحفيزية التي تشتد الحاجة إليها، لتشمل اتخاذ تدابير في مجمل نطاق الأنشطة الإنمائية في مجال القضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. ويمكن أن تضم هذه الشراكات أيضا منظمات إقليمية ودون إقليمية، سواء من البلدان النامية أو البلدان المتقدمة، يتمحور عملها على مسائل إنمائية في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون بين بلدان الشمال والجنوب، والتعاون الثلاثي.

رابعا - قياس التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وما بعدها

٩٦ - كما أشير من قبل، تتيح الغايات والمؤشرات القابلة للقياس مقاييس محددة لتتبُّع التقدم المحرز في تحقيق الأولويات الإنمائية ورصده وإبرازه. وساعد إطار رصد الأهداف الإنمائية للألفية، الذي نُفذ على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، على تحسين المساءلة عن الالتزامات، وسيقدم دروسا هامة في مجال تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ومتابعتها.

ألف - آليات الرصد والمساءلة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي

٩٧ - يتألف إطار تتبّع الأهداف الإنمائية للألفية من مجموعة من الأهداف والغايات والمؤشرات التي تشكل الأساس المتّبع في رصد النتائج وتقديم التقارير عنها بفعالية. وتُجمع البيانات المستخدمة في رصد التقدم المحرز على الصعيد العالمي من مصادر مختلفة، منها الدراسات الاستقصائية الوطنية للأسر المعيشية، والبيانات الإدارية، وفي بعض الأحيان، التقديرات المستمدة من نماذج.

٩٨ - وفي حين شهدت القدرات الوطنية نموا كبيرا منذ وضع إطار الأهداف الإنمائية للألفية ومؤشراتها، مع تقديم دعم دولي هام لتنمية القدرات الإحصائية الوطنية، لا تزال هناك حاجة للمزيد من العمل والموارد، لضمان الإنجاز التام لخطة الأهداف الإنمائية للألفية ومتابعتها.

٩٩ - وبصرف النظر عن التحديات المتعلقة بالبيانات والقياس، هناك حاجة ماسة إلى استعراض آليات الرصد والمساءلة، باعتبارها وسيلة ناجعة لمعالجة المسائل التي صعّبت كفالة إحراز تقدم في مجال التنمية، لا على الصعيد العالمي، بوجه خاص، بل وعلى الصعيد الوطني أيضا.

١٠٠ - وعلى الصعيد الوطني، يقتضي هذا الأمر تعزيزَ الرقابة على وفاء القطاع العام بمسؤولياته وتعزيز ضوابط وموازين الحوكمة. ويشمل ذلك تعزيز دور مؤسسات الرقابة، بما فيها البرلمانات ومؤسسات مراجعة الحسابات، وتكثيف مشاركة المجتمع المدني، بهدف تحميل القطاع العام المسؤولية عن تكوين رؤية شاملة للتنمية.

١٠١ - وقد تطورت التقارير الوطنية المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية تطورا كبيرا مع مرور الوقت. فبدءا من عام ٢٠٠١، قدمت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بصفة دورية، التوجيه والدعم التقنيين لإعداد هذه التقارير الوطنية، باعتبارها آلية للمساءلة، وللحث على التحاور بشأن السياسات بمشاركة الجهات المعنية ذات الصلة. وتفي أعمال الرصد والإبلاغ المنجزة على الصعيد الوطني أيضا بأغراض أخرى، منها أنشطة الدعوة، ورسم السياسات، وتحديد التحديات الخاصة التي يتعين التصدي لها. وأعدّت عدة بلدان أيضا تقارير عن الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد دون الوطني، ومنها ألبانيا والبرازيل وسري لانكا.

١٠٢ - وشكلت التقارير المعدّة على الصعيد الوطني مصادر قيّمة للمعلومات في مجال تحديد اتجاهات التقدم المحرز والتحديات الناشئة وأوجه النجاح. ويمكنها بذلك أن تساعد على تجميع معلومات بطريقة متسقة عن العوامل المُؤثرة في إحراز التقدم. وهي تساعد أيضا في توجيه السياسة العامة الوطنية، بإشارتها، على سبيل المثال، إلى الغايات التي يسير التقدم في تحقيقها ببطء شديد، وتحتاج، من ثم إلى بذل جهود خاصة للتعجيل بتحقيقها، وتتطلب من المناطق أو الفئات السكانية المتخلفة عن الركب التي هي بحاجة إلى دعم موجه أن تلحق بالركب.

١٠٣ - وفي الوقت نفسه، هناك بلدان كثيرة لا تعدّ المؤشرات جميعها أو تقدم تقارير عنها. وقد تشير هذه التباينات إما إلى أنها تواجه تحديات على الصعيد التقني، وخصوصا افتقارها إلى القدرات الإحصائية، وإما إلى أن لكل بلد على حدة أولوية نسبية يوليها في ما يتعلق بتحقيق غايات معينة.

١٠٤ - واضطلعت المكاتب الإحصائية الوطنية بدور أساسي. ومع أن قدرات هذه المكاتب تختلف من بلد إلى آخر، فقد تحسنت مع مرور الوقت. ونظر تحليل أجرته شعبة الإحصاءات في عام ٢٠١٣ بتعمق في ٢٢ سلسلة من سلاسل المؤشرات التي تتميز بوجود استمرارية في التعاريف وطرائق الإبلاغ منذ عام ٢٠٠٣. وخلُص التحليل إلى أن عدد البلدان التي تتوافر لديها بيانات بشأن اتجاهات عدد كبير من السلاسل ازداد كثيرا. وتتوافر لدى ١٠٦بلدان في الوقت الراهن بيانات عن اتجاهات مؤشرات يتراوح عددها من ١٦ إلى ٢٢ مؤشرا، مقابل عدم توافرها لدى أي بلد في عام ٢٠٠٣، وتوافرها لدى ٨٤ بلدا في عام ٢٠٠٦ (انظر E/CN.3/2013/21). وعلى غرار ذلك، أفادت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا

والمحيط الهادئ بأن عدد البلدان، في منطقتها، التي تتوافر لديها، في مجموعة بيانات الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد العالمي، بيانات كافية لتقدير التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف، قد ازداد فيما يتعلق بمعظم مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية[١٠].

١٠٥ - ويثير عدم توحيد أساليب جمع البيانات وتحليلها على الصعيدين الوطني والإقليمي تحديات في فهم التقدم المحرز على الصعيد العالمي ورصده وتقييمه. فتوحيد البيانات عنصر هام في تحديد البرامج والسياسات الناجعة، وإتاحة معلومات يمكن الاسترشاد بها في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات. أما على الصعيد الوطني، فمن الضروري التوصل إلى توافق أوسع في الآراء بشأن تعريف المتغيرات وتحديد المجالات ذات الأولوية فيما يتعلق بجمع البيانات. ومن الضروري أيضا تحسين أساليب جمع البيانات، ولا سيما في البلدان النامية. ويتطلب ذلك التعهد بالتزامات تقنية ومالية على جميع المستويات.

١٠٦ - وقابلية البيانات لمقارنتها فيما بين البلدان عنصر له أهمية خاصة في إجراء المقارنات وتجميع البيانات إقليميا وعالميا. ويشمل الرصد على الصعيد القطري مؤشرات، مثل مؤشر انتشار الفقر المقيس على أساس خطوط الفقر الوطنية، ويوفر تقييمات لا تكون دائما قابلة للمقارنة على نطاق جميع البلدان. وهذا يوضح ضرورة تكييف غايات الأهداف الإنمائية للألفية ومؤشراتها حسب السياق الخاص بكل بلد، مع التمكين في الوقت نفسه من إجراء مقارنات فيما بين البلدان.

١٠٧ - وقد عُهد إلى وكالات وإلى مجموعات وكالات من داخل منظومة الأمم المتحدة بتقديم تقارير عن غايات متنوعة باستخدام تعاريف موحدة للمساعدة في عمليات الرصد. واضطلع فريق الخبراء للأمم المتحدة المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، الذي يضم وكالات دولية ومنظمات إقليمية ومكاتب إحصائية وطنية، بمسؤولية الرصد العالمي والإقليمي للتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وحسب التكليف الصادر عن اللجنة الإحصائية، يساعد فريق الخبراء المشترك بين الوكالات أيضا في تحسين البيانات والمنهجيات المستخدمة في رصد الأهداف، وتحديد الأولويات والاستراتيجيات الرامية إلى دعم البلدان في مجال جمع البيانات بشأن الأهداف وتحليلها والإبلاغ عنها.

(١٠) Economic and Social Commission for Asia and the Pacific, *Asia-Pacific Aspiration: Perspectives for a Post-2015 Development Agenda*, *Asia-Pacific Regional MDGs Report 2012/13* (Bangkok. 2013).

١٠٨ - وعمل فريق الخبراء المشترك بين الوكالات بكفاءة، على مدى السنوات العشر الماضية، من أجل كفالة أن تستند عمليات رصد الأهداف الإنمائية بقوة إلى مبادئ إحصائية سليمة، وتوفير أحدث البيانات وأكثرها موثوقية من مصادر إحصائية رسمية. ويقدم فريق الخبراء المشترك بين الوكالات مدخلات وتوجيهات في التقرير السنوي الذي يقدمه الأمين العام عن التقدم المحرز على الصعيد العالمي في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وشمل معظم الجهود المبذولة في الرصد وتقديم التقارير على الصعيد الإقليمي التعاون بين أفراد الوكالات التابعة للأمم المتحدة واللجان الإقليمية، والمصارف الإنمائية الإقليمية وغيرها من الهيئات الحكومية الدولية الإقليمية.

١٠٩ - وأكبر تحد واجه عمليات الرصد والمساءلة على الصعيد العالمي هو عدم وجود تعهدات والتزامات، وبخاصة في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفي ضوء هذه الحالة، من المهم استكشاف بدائل أخرى تستند إلى آليات قائمة. ويمكن أن يستند النهج الأكثر قابلية للتنفيذ إلى نظام ذي مصداقية أكبر لتحقيق مساءلة متبادلة واسعة النطاق بشأن الأهداف والالتزامات المنطبقة عالميا، إلى جانب تعزيز الإطار المؤسسي.

١١٠ - ومن المهم جدا أن تتضمن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ إطارا محكما وموثوقا به للرصد والمساءلة يستند إلى النظم القائمة. وسيتعين تحديد حوافز قوية لتشجيع المساءلة وتقديم التقارير. ومن الضروري أيضا كفالة تحقيق تكامل كاف فيما بين آليات الرصد والمساءلة المعمول بها داخل الأمم المتحدة وخارجها.

١١١ - وينبغي كفالة هذا التكامل، على سبيل المثال، فيما بين عمل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، ومنتدى التعاون الإنمائي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وسيتولى المنتدى السياسي الرفيع المستوى، بموجب ولايته، استعراض وتعزيز تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وسيأخذ في الاعتبار عمل منتدى التعاون الإنمائي الذي يمكنه التركيز، في إطار ولايته، على جوانب التعاون الإنمائي المتعلقة بتجديد الشراكة العالمية من أجل التنمية. وسيتعين تحديد الأوجه الملائمة لتقسيم العمل بين المنتديين، وفي سياق عملية تمويل التنمية، ولا سيما بشأن المسائل المتعلقة بوسائل التنفيذ.

١١٢ - وفي أعقاب الأزمة المالية العالمية واتضاح أهمية الأعمال التجارية في تشكيل النتائج الإنمائية، أصبح جليا أن المساءلة، في فترة ما بعد عام ٢٠١٥، ينبغي أن تنطبق على جميع الأطراف الفاعلة، بما فيها القطاع الخاص. ولا يزال تصميم آليات فعالة لمساءلة جميع الأطراف الفاعلة في مجال التنمية يشكل تحديا لا بد من تناوله في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

باء – المقتضيات والفرص الجديدة لقياس التقدم المحرز

١١٣ – أشارت المناقشات التي أجريت حتى الآن بشأن خطة التنمية مستقبلاً إلى بعض المجالات المواضيعية الجديدة التي قد يلزم إدراجها في إطار الرصد العالمي الحالي الذي يبيِّن سمات الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي للجنة الإحصائية أن تدعم وضع خطوط أساس ومقاييس ملائمة استناداً إلى الأدلة العلمية، على أساس توافق الآراء بشأن المجالات المواضيعية الجديدة، للمساعدة في تقييم التقدم المحرز. وسيلزم أن تتوافر قدرات إحصائية قوية على الصعيد القطري، وسياسات سليمة لتبادل البيانات على الصعيدين الإقليمي والعالمي، من أجل دعم أي إطار للرصد من هذا القبيل.

١١٤ – وقد حددت فرقة عمل منظومة الأمم المتحدة المعنية بخطة الأمم المتحدة للتنمية، لما بعد عام ٢٠١٥، بعض المجالات التي قد يلزم وضع مؤشرات جديدة لها. وفي بعض هذه المجالات، مثل عدم المساواة في الدخل داخل بلد ما، تتوافر مؤشرات مختلفة، من قبيل معامل جيني أو نسبة بالما، ويمكن استخدامها وفقاً لطبيعة الأهداف. بناء على ذلك، من الأهمية بمكان أن يقيَّم مختلف الخيارات المتاحة لرصد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وفي المجالات الأخرى، قد يكون قياس مؤشر واحد غير كاف، وبدلاً من ذلك، قد يلزم وضع سلسلة أو مجموعة من المؤشرات.

١١٥ – وستقتضي خطة التنمية الجديدة أن تُحدَّد روابط أكثر وضوحا بين الأهداف والغايات، بل إنها ستهيئ الفرصة لذلك. ومن ثم سيكون من المفيد أن تُستَكشَف طرائق الإبلاغ التي تبرز هذه الروابط. على سبيل المثال، يمكن أن يترتب على تحسين فرص الحصول على الطاقة أثرٌ في الأمن الغذائي من حيث زيادة الإنتاجية وتحسين ممارسات التخزين والنقل. ويرى برنامج الأمم المتحدة للبيئة، على سبيل المثال، أن غايات الاستدامة المترابطة سيتعين تطبيقها على المواضيع التي ترتبط ببعضها ارتباطاً أوثق، وتشمل الزراعة، والسكان، والنمو الاقتصادي، والمياه، والطاقة. وتلاحظ منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) أن الاستدامة لا يمكن فصلها عن أنشطة الإنتاج التي تؤثر مباشرة على البيئة والموارد الطبيعية. ويشكِّل تقييم الموارد الحرجية العالمية الذي تجريه منظمة الأغذية والزراعة كل خمس سنوات إلى عشر سنوات أكثر مصادر البيانات الدولية شمولاً فيما يتعلق بالغابات، إلاّ أنه يفتقر إلى الكثير من الجوانب الاجتماعية – الاقتصادية. وتشمل الإسهامات المحتملة الأخرى المؤشرات المقترحة لأهداف التنمية المستدامة، التي تعكف على وضعها شبكة حلول التنمية المستدامة.

١١٦ - وفي مجالات مثل السياسات والقدرات المؤسسية أو أوجه القصور في مجال الحوكمة، سيلزم اتخاذ تدابير نوعية. فإن مؤشرات الحوكمة وسيادة القانون وبناء السلام والنزاعات، ومؤشرات الرضاء والمواقف والتصورات، والأبعاد المتعلقة بسياسات الاقتصادي الكلي وبسياسات التنمية الهيكلية، كلها لم تعالج في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، ولكنها تؤدي دوراً رئيسياً في فعالية التدخلات الإنمائية. ويمكن أن تنم مؤشرات الحوكمة عن العمليات الحكومية الرئيسية ونتائجها في مجال التنمية، بالنسبة لجميع البلدان.

١١٧ - وسيلزم أيضاً إدماج الديناميات السكانية في المؤشرات لأن تطور هذه الديناميات يمكن أن يضاعف من التحديات التي تواجهها التنمية أو يساعد على تيسير إيجاد حلول لها. واستشرافاً لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، قد يلزم الاسترشاد بالديناميات السكانية في وضع المؤشرات المتعلقة مثلاً بكفالة إمكانية حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، وبالسياسات المالية وبالحماية الاجتماعية، التي تعدّ جميعها اعتبارات حاسمة الأهمية لتحقيق الاستدامة.

١١٨ - ويستعان على نحو متزايد بالدراسات الاستقصائية الوطنية للأسر المعيشية لتوفير البيانات اللازمة لرصد التقدم المحرز في مجموعة متنوعة من قياسات التنمية، من بينها الصحة والتعليم والدخل والاستهلاك. وأصبحت الدراسات الاستقصائية الوطنية للأسر المعيشية التمثيلية والقابلة للمقارنة أكثر شيوعاً وانتظاماً، غير أن هناك ندرة في هذا النوع من الدراسات الاستقصائية، ولا سيما في الشرق الأوسط وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى[(١١)].

١١٩ - وفي البلدان النامية، تتطلب نظم جمع البيانات الإدارية والإحصاءات الحيوية وتحليلها تعزيزات كبيرة؛ وهذا استثمار هام إذا أريد تلبية الاحتياجات من البيانات على الصعيد الوطني. وهو أيضاً ضروري لتعزيز القدرات على الصعيد القطري لتحسين تصميم استبيانات الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية. ويمكن الاستعانة عندئذ بالدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية في توفير البيانات التي لا يمكن الحصول عليها من كشوف السجلين الإداري والمدني. وثمة أهمية حاسمة أيضاً لتوافر تكنولوجيا المعلومات الملائمة لدعم فعالية نظم البيانات الإدارية والدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية.

١٢٠ - وقد حدثت، في السنوات الأخيرة، تطورات كبيرة في توليد البيانات وإمكانيات الوصول إليها، وأصبح بالإمكان الحصول على المعلومات في أوانها أكثر مما سبق. ومن هذا

(١١) انظر شبكة Povcal net على الرابط http://iresearch.worldbank.org/PovcalNet/index.htm?4 للاطلاع على موجز لما هو متوافر من دراسات استقصائية للأسر المعيشية بحسب البلد.

المنطلق، من الأهمية بمكان ألاّ يغيب عن البال دور التكنولوجيات الجديدة، مواطن قوتها وضعفها، من قبيل نظم تحديد المواقع الجغرافية والهواتف المحمولة وشبكة الإنترنت، ضمن تكنولوجيات أخرى.

١٢١ - وفي بلدان نامية عديدة، يتزايد استخدام التكنولوجيات المتنقلة مصادرَ للبيانات لأغراض رصد أداء الخدمات، ولأغراض المشاركة المدنية العامة. وإضافة إلى ذلك، يُبرِز ظهور التكنولوجيات الجديدة و ''البيانات الضخمة'' مدى الترابط بين مصادر المعلومات العامة والخاصة. ولذلك، من الأهمية بمكان أن يُنظَر في إقامة شراكات مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني من أجل تعزيز مراقبة الجودة.

١٢٢ - وفي قرار الجمعية العامة ٢٦١/٦٨، اعتمدت الدول الأعضاء المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية، التي تحدد القيم والمبادئ التي تحكم العمل الإحصائي ويُستَرشَد بها في إعداد ونشر البيانات الإحصائية. وينبغي أن ترشد هذه المبادئ الجهود الوطنية والإقليمية والعالمية من الآن فصاعداً.

١٢٣ - وفي نهاية المطاف، يظل أهم إجراء يلزم اتخاذه هو تطوير وتعزيز قدرة المكاتب الإحصائية الوطنية في البلدان النامية لإصدار معلومات جيدة النوعية، ولجمع البيانات عن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، باعتبار ذلك شرطاً مسبقاً لفعالية الرصد والإبلاغ.

خامساً - التوصيات

١٢٤ - يستلزم التغلب على التحديات الجمة التي تواجه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥، وإدامة مكاسب التنمية في المستقبل، التعامل مع ما أورده هذا التقرير بوصفه بعض العناصر التيسيرية والتمكينية الرئيسية لتحقيق التنمية، والتشجيع على تحقيق التنمية الشاملة للجميع، وتعزيز جهود القياس والرصد والاستعراض. وسيكون التعاون والتنسيق الدوليان أساسيين في نجاح هذا النهج. ومن هذا المنطلق، تقدم التوصيات التالية:

العوامل التيسيرية والتمكينية لدفع عجلة التنمية

١٢٥ - ينبغي أن تواصل الحكومات الوطنية سعيها لتطبيق الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، للتعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتثبيت المكاسب المحققة. ومن شأن إرساء سياسات فعالة في إطار استراتيجيات إنمائية وطنية شاملة أن يوفر أساساً متيناً لتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٢٦ - تُحَث الحكومات الوطنية بقوة على تهيئة الظروف التي تعزز السلام والأمن والاستقرار وتعزز حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة والفئات المحرومة الأخرى. وينبغي لها أيضاً أن تعزِّز مستوى الالتزام والقدرات اللازمة لتوطيد سيادة القانون والممارسات الديمقراطية والحكم الرشيد، بسبل من بينها إقامة الحوار السياسي وتعزيز سبل الوصول إلى العدالة ومشاركة المواطنين على نطاق واسع في عملية صنع القرار.

١٢٧ - ينبغي أن تتخذ الجهات الفاعلة في مجال التنمية على جميع المستويات - العالمي والإقليمي والوطني ودون الوطني والمحلي - تدابير لإصلاح وتعزيز المؤسسات، لا سيما المؤسسات العامة، من أجل تحسين فعاليتها للتعجيل بتحقيق إنجازات التنمية، وتثبيت المكاسب المحققة، والمضي قدماً بتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٢٨ - ينبغي أن يواصل المجتمع الدولي والحكومات الوطنية التأكيد على أهمية العلوم والتكنولوجيا والابتكار والبعد الثقافي للتنمية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وما بعدها، وأن تولي هذه المجالات أولوية عليا، على النحو المحدد في الإعلان الوزاري لعام ٢٠١٣ الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

١٢٩ - تُحَث الحكومات، مع احتفاظها بالمسؤولية الرئيسية عن التنمية الوطنية، على تعزيز مشاركة المجتمع المدني والأطراف المعنية الأخرى مشاركة مجدية في عمليات التخطيط الوطنية من أجل التعجيل بوتيرة التقدم المحرز في مجال التنمية وإنشاء مؤسسات قوية ووضع سياسات متسقة.

إدامة مكاسب التنمية بتحقيق التنمية الشاملة للجميع

١٣٠ - ينبغي أن يضع المجتمع الدولي خطة موحدة وجامعة للتنمية بعد عام ٢٠١٥، تسترشد بالصلة الوثيقة بين الحد من الفقر والتنمية المستدامة. وسيتطلب تحقيق هذه الخطة التحولية تعزيز التنمية الشاملة والمنصفة والمستدامة، والتعامل مع مجموعة كبيرة من أبعاد عدم المساواة والإقصاء المتعلقة بالدخل وغير المتعلقة بالدخل.

١٣١ - ينبغي كذلك أن يشمل إطار ما بعد عام ٢٠١٥ نهجاً مشتركاً بين الأجيال لتحقيق التنمية الشاملة للجميع، يتناول على قدم المساواة احتياجات الأطفال ووالديهم، ومَن هم في القوة العاملة، وكبار السن من السكان، بهدف القضاء على أوجه عدم المساواة التي يمكن أن تصبح تراكمية بمرور الوقت.

١٣٢ - يُحَث المجتمع الدولي على الاضطلاع بعملية تنسيق في المجالين الاقتصادي والمالي على الصعيد العالمي، بهدف الحد من تقلبات الاقتصاد الكلي ومخاطره، التي تؤثر كثرة منها بطريقة مفرطة على البلدان النامية ، وتزيد من صعوبة اندماجها بنجاح في الاقتصاد العالمي.

١٣٣ - ينبغي إقامة شراكة عالمية جديدة لأغراض تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، تعالج الاختلالات النظامية العالمية القائمة، لا سيما في مجالات المعونة والتجارة والتمويل والاستثمار ونقل التكنولوجيا وتغير المناخ.

١٣٤ - يُحَث المجتمع الدولي والحكومات الوطنية وجميع الجهات الفاعلة الإنمائية بشدة على إقامة شراكات جامعة بين الجهات المعنية المتعددة تعزز مشاركة اللجان الإقليمية، والمصارف الإنمائية والمؤسسات المالية الإقليمية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والأوساط العلمية، من أجل إرشاد جهود تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية والتأثير عليها، ووضع خطة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وتنفيذها في المستقبل.

١٣٥ - تُحَث الحكومات على جميع المستويات على تحقيق تحوّلات اجتماعية واقتصادية وبيئية أوسع نطاقاً وأكثر تكاملاً، لا سيما في السياقات التي يوجد فيها سكان يعيشون في فقر أو يعانون من أشكال أخرى للإقصاء، بوضع سياسات وإجراء تدخلات تعالج الأسباب الهيكلية المتأصلة التي تحول دون تحقيق التنمية ودون دفع عجلة التغيير على نحو متسق وشامل.

١٣٦ - تُحَث الحكومات على أن تعدّل، في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية، سياسات النمو الاقتصادي، لإحداث تغيير هيكلي يولي الأولوية لإيجاد فرص للعمل وتوفير العمل اللائق. وتُحَث أيضاً على إعادة تشكيل السياسات بالتوجه نحو اعتماد أنماط أفضل من حيث إعادة توزيع العبء الضريبي والإنفاق الحكومي.

١٣٧ - تُحَث الحكومات بقوة على أن تدرج، في استراتيجياتها الوطنية المتعلقة بانتشال الأفراد والأسر من براثن الفقر، تدابير خاصة لوقايتهم من مخاطر النكوص إلى براثن الفقر. وتُحَث الحكومات كذلك على وضع وتنفيذ نظم متكاملة وجامعة للأمن والحماية الاجتماعيين ضد المخاطر الخارجية، من قبيل أسواق العمل غير المستقرة، أو سوء الحالة الصحية، أو الأحوال المناخية، حتى لا يتحمل الأفراد أو أسرهم هذه المخاطر وحدهم.

قياس التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وما بعدها

١٣٨ - تُحَث الحكومات، لدى عملها مع جميع الأطراف المعنية، على سد الثغرات في القياس، بإعداد بيانات موثوقة يسهل الحصول عليها وفهمها، مصنفة حسب نوع الجنس والسن، والفئات العرقية، والبيئات الحضرية/الريفية، ضمن أمور أخرى، وذات خطوط مرجعية محددة بوضوح.

١٣٩ - تُشجَّع الحكومات على توسيع نطاق استخدام البيانات في توجيه عملية وضع سياسات قائمة على أدلة، وقياس نوعية الخدمات، بدلاً من التركيز بشكل صارم على الغايات الكمية. وهي تُشجَّع كذلك على تعزيز القدرات الإحصائية ببناء مصادر البيانات الإدارية وزيادة الاستعانة بها، وبإجراء دراسات استقصائية موحدة ومنتظمة للأسر المعيشية لأغراض تحقيق الاتساق في جهود الرصد.

١٤٠ - ينبغي أن تدعم الأوساط الإحصائية عملية وضع أطر الرصد لخطة ما بعد عام ٢٠١٥، واضعة في اعتبارها الدروس المستفادة من أنشطة رصد الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك ضماناً لأن تكون الأهداف والغايات والمؤشرات قابلة للقياس على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. وينبغي أيضاً أن تقترح الأوساط الإحصائية وأن تضع أيضاً مؤشرات جديدة للمسائل الناشئة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما فيها عدم المساواة، والاستدامة، والديناميات السكانية، والحكم الرشيد، وأن تقيِّم أوجه التداخل فيما بين هذه المؤشرات. وسيلزم وضع إرشادات جديدة بشأن أساليب جمع البيانات ومصادرها، للاسترشاد بها فيما يتعلق بالمسائل الناشئة التي لا توجد لها قياسات ملائمة.

١٤١ - ينبغي أن تنسق مختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة وجميع الأطراف المعنية ما تقدمه من دعم لبناء القدرات الإحصائية والقدرات في مجال البيانات على الصعيد الوطني لأغراض رصد تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وخطة التنمية الأوسع نطاقاً.

١٤٢ - ينبغي توجيه الموارد الحكومية إلى بناء القدرات المطلوبة في النظم الإحصائية الوطنية، بإجراء تقييم شامل للثغرات في البيانات، وبناء القدرات ذات الصلة بوضع برنامج الإحصائي طويل الأجل وواسع النطاق للتطوير الإحصائي.

١٤٣ - يُحَث المجتمع الدولي على القيام، انطلاقا من إطار رصد الأهداف الإنمائية للألفية، وبالتعاون الوثيق مع الأوساط الإحصائية، بوضع عدد محدود من المؤشرات المجدية المحددة جيداً التي يمكن قياسها بشكل موضوعي، بهدف تتبع التقدم المحرز في التنفيذ في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٤٤ - يُدعَى المجتمع الدولي كذلك إلى توليد ومواصلة زخم قوي للوفاء بالالتزامات التي تُقطَع بدعم أهداف التنمية على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي والتي تشكِّل إضافة إلى الجهود الأخرى المبذولة، ولها جدول زمني واضح. وينبغي أن يُشفَع ذلك ببيانات موثوقة وشفافة لقياس التقدم المحرز، وبآليات فعالة للاستعراض والرصد والمساءلة.

١٤٥ - ينبغي أن تستفيد الأمم المتحدة، لا سيما المجلس الاقتصادي والاجتماعي، من الآليات القائمة وأن تعزز برامج الرصد والمساءلة فيما يتعلق بالالتزامات الإنمائية.